أثر اعتراضات العيني في «عمدة القاري» على «فتح الباري» من خلال شرح كتابي «الإيمان» و«العلم» من «صحيح البخاري»

د. بكر بن محمد فضل الله بن أبو بكر البخاري
قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أثر اعتراضات العيني في «عمدة القاري» على «فتح الباري» من خلال شرح كتابي «الإيمان» و«العلم» من «صحيح البخاري»

د. بكر بن محمد فضل الله بن أبو بكر البخاري

قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢٢/ ١٠/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ٦/ ١١/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

اشتهر بين أهل العلم والباحثين أنّ بدر الدين العيني اعتمد على «فتح الباري» في مواضع كثيرة من «عمدة القاري»، مع ولعه بالاعتراض على ابن حجر لأدنى مناسبة، وأنّه ربّما غيّر الكلام ليعترض عليه. وقد أجاب ابن حجر عن كثير من اعتراضات العيني في «انتقاض الاعتراض»، وسكت عن كثير، فجاء هذا البحث ليدرس أثر اعتراضات البدر العيني القويّة على ابن حجر في «فتح الباري». واستلزم البحث دراسة تاريخ تأليف الكتابين، والعلاقة بينهما، وتوظيف «علم المخطوطات» بالرجوع إلى مخطوطات عتيقة «لفتح الباري» تعود إلى طبقة تلامذة الحافظ ابن حجر، ودراسة ما عليها من خوارج النصّ، وانكشف بذلك جملة من الحقائق، منها: أنّ تأليف الفتح مرَّ بمراحل يمكن التمييز بينها بالرجوع إلى نسخ تلامذة المؤلِّف، وأنّ العيني كان ينقل من مبيّضة «فتح الباري» قبل أن يُلحق ابن حجر به كثيرًا من الزيادات والإصلاحات؛ فلا يصحّ اتّهام العيني بتغيير الكلام والتعسّف في الاعتراض بإطلاق، وأنّه كان لاعتراضات العيني أثرٌ في تلك الزيادات والإصلاحات؛ فكان ابن حجر يصلح الخلل ويزيد البيان ليدفع الاعتراض.

الكلمات المفتاحية: فتح الباري، عمدة القاري، اعتراض، ابن حجر، العيني.

The impact of Al-Aini's objections in "Umdat Al-Qari" on "Fatah Al-Bari" through the explanation of the two books "Al-Emaan" and "Al-Ilm" from "Sahih Al-Bukhari"

Dr. Bakr bin Muhammad Fadlallah bin Abu Bakr Al-Bukhari
Department Sunnah and its Sciences – Faculty Fundamentals of Religion
Imam Muhammad Bin Saud Islamic university

Abstract:

It is well known among scholars and researchers that badr al-Din al-Aini relied on "Fath al-Bari" in many places in "Umdat al-Qari", with his fondness for objecting to Ibn Hajar for the slightest occasion, and that he may have changed the quotation to object to Ibn Hajar. Ibn Hajar answered many of Al-Aini's objections in "Intiqadh Al-I'etiraad", and was silent about many, so this research shed light on the impact of Al-Badr Al-Aini's strong objections to Ibn Hajar in "Fath Al-Bari".

The research necessitated studying the history of authoring the two books, the relationship between them, and employing "manuscripts" by referring to ancient manuscripts of "Fath al-Bari" belonging to the students of Ibn Hajar; and studying the comments on them. This study reveals several conclusions: among them, the composition of Al-Fath passed through stages that can be distinguished by reference to the copies of the author's students, and that Al-Aini was transcribing from "Fath Al-Bari" draft before Ibn Hjr writing some additions and corrections. It is not correct to accuse Al-iyni of changing the quotations and arbitrariness in the objection at all. In addition, that Al-iyni's objections had an impact on those additions and corrections done by Ibn Hajr, as Ibn Hajar was fixing the defect and increasing the statement to correct the objections.

key words: Fath al-Bari, Umdat al-Qari, objection, Ibn Hajar, al-Aini.

المقدِّمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله أجمعين، وبعد

فإنّ «فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني و«عمدة القاري» للعلامة بدر الدين العيني من أشهر شروح «صحيح البخاري»، وقد اشتهر بين أهل العلم استفادة العيني من ابن حجر، وأوّل من نبّه عليه ابن حجر نفسُه في «انتقاض الاعتراض»، وصرّح بأنّ العيني ينقل الصفحات دون أن ينسبها إليه، وأنّه لم يكتف بذلك، بل كان حفيًّا بالاعتراض على ابن حجر، معرّضًا به في شرحه بقوله «بعضهم»، فما كان في الكتاب من قوله «بعضهم» في معرض الاعتراض؛ فالأصل أنّه يقصد ابن حجر، وهي اعتراضات بالمئات، وحينما اطّلع ابن حجر على الشرح، تفطّن لتلك الاعتراضات، وجرّد ما أراد الجواب عنه في «انتقاض الاعتراض».

وقرّر الباحثون ذلك، وأكّدوا أنّه لا اعتراض على كلام الحافظ في كثير من المواضع، وأنّ العيني لا ينقل الكلام على وجهه أحيانًا، بل ربما بَتَره ليصرفه عن قصده.

فكان من نتيجة ما سبق أنّ شرح العيني مستفادٌ من شرح ابن حجر، وأنّه متحاملٌ في اعتراضاته ومناقشاته؛ فلم يبق له كثير شيء سوى الكلام على البلاغة في أوّل الكتاب، وحسن الترتيب، وبهذا كسفت شمس الكتاب ولمّا تطلع!

ويأتي هذا البحث لتحقيق هذه المسألة، والكشف عن الحقيقة من زاوية أخرى، وهي استفادة ابن حجر من اعتراضات العيني، ويقتضي ذلك دفع توهّم بتر العيني لكلام ابن حجر وتغييره عن نصابه، على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

أهميّة البحث:

١- يتعلّق بشرحين من أهمّ شروح «صحيح البخاري».

٢- يفصّل في التأريخ لتأليف «فتح الباري» و«عمدة القاري» على نحوٍ لم يسبق إليه.

٣- يكشف أثر اعتراضات العيني في «عمدة القاري» على ابن حجر في «فتح الباري».

٤- يناقش ما استقرّ من أنّ العيني تعمّد ــ في مواضع ــ تغيير كلام ابن حجر ليعترض عليه.

أسئلة البحث:

مع كثرة اعتراضات العيني على ابن حجر، وقلة ما أجاب عنه ابن حجر منها، تساءلْتُ:

١- هل يمكن أن تكون اعتراضات العيني ــ على كثرتها ومنزلة العيني العلمية ــ غير موجّهة كلّها؟

٢- هل كان لاعتراضات العيني أثر في «فتح الباري»؟

٣- إذا كان للعيني اعتراضات قويّة؛ فكيف تعامل معها ابن حجر؟ هل أصلحها في «الفتح»، ولذا لم يُشر إليها في «الانتقاض»؟ أو أبقاها كما

هي، وسكت عن اعتراض العيني؟

أهداف البحث:

١ – بيان أثر اعتراضات العيني في «عمدة القاري» على «فتح الباري».

٢ – التأريخ لتأليف «فتح الباري» و«عمدة القاري»، والمراحل التي مرّ بها تأليف كلٍّ منهما.

٣– تحقيق ما اتُّهِم به العلّامة العيني من بتر كلام ابن حجر وتحريفه للاعتراض عليه.

حدود البحث:

اخترت كتابي «الإيمان» و«العلم» من أوّل «الصحيح» لدراسة أثر تعقبات العيني على «فتح الباري»، وسبب اختيارهما كثرة إلحاقات الحافظ في أوّل الكتاب، فقد أدام النظر في أوائله أكثر من آخره، ومن جهة أخرى عناية العيني بأوّل «عمدة القاري» أكثر من آخره، وطول المدة التي قضاها في كتابة أوّله، وزدت تبعًا لهما دراسة أمثلة من مواضع متفرّقة من الصحيح انتصر فيها بعض الباحثين لابن حجر؛ لتكون دراستها اختبارًا داخليًّا للنتائج التي أتوصّل إليها.

الدراسات السابقة:

تناول بعض الشرّاح وبعض الكاتبين اعتراضات العيني على ابن حجر من حيثُ الموازنةُ بينهما، وذكروا أثر «فتح الباري» في «عمدة القاري»، ككتاب «مبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر» للشيخ عبد الرحمن البوصيري، و«الدرس الصرفي بين ابن حجر العسقلاني في فتح الباري والعيني في عمدة القاري»، وهي رسالة دكتوراه في جامعة بغداد للباحثة هدى محمد

العبيدي، لكن لم أقف على من درس عكس ذلك، ألا وهو أثرُ «عمدة القاري» في «فتح الباري».

منهج البحث وإجراءاته:

لتحقيق أهداف البحث والخروج بإجابة دقيقة؛ اتّبعت المنهجَ الوصفي في دراسة النسخ الخطية والمقارنة بينها وبين المطبوع من «فتح الباري» و«عمدة القاري»، والمنهجَ التاريخي الاستردادي للتأريخ لتأليف الكتابين، والمنهجَ التحليلي المقارن في دراسة التأثّر والتأثير في مواضع الاعتراض.

وسلكت عددًا من الإجراءات؛ لتكون النتائج صحيحة وموضوعيّة:

١ ـ تتبّعت زمان تأليف «فتح الباري» و«عمدة القاري»، وقصة تأليفهما، والمراحل التي مرّا بها.

٢ ـ تلمّست صورة نسخة «فتح الباري» التي اعتمد عليها العيني في النقل؛ لئلا تتنزل المحاكمة على محلّين مختلفين، ولزم من هذا دراسة عدد من النسخ العتيقة لمخطوطات «فتح الباري»، وما عليها من تقييدات لمعرفة زمان نسخها، وزمان سماعها وعرضها مع الحافظ ابن حجر على نسخة الأصل لـ«فتح الباري».

٣ ـ تتبّعت اعتراضات العيني في كتابي «الإيمان» و«العلم»، وقارنتها بما في «انتقاض الاعتراض» و«فتح الباري»، لمعرفة كيف تعامل معها ابن حجر دفعًا أو موافقةً أو سكوتًا.

٤ ـ أخذت مواضع متفرقة من خارج كتابي «الإيمان» و«العلم» مما ذكر الباحثون أنّ العيني تحامل فيها، وأنّ كلام ابن حجر على الصواب؛ لتكون

اختبارًا للنتيجة التي أخلص إليها من دراسة الاعتراضات الواردة في كتابي «الإيمان» و«العلم» تأييدًا أو دفعًا.

٥- استبعدت المواضع التي تحتمل أكثر من استنتاج ويصعب الجزم فيها بشيء، ويكون حملها على أحد الاحتمالات ضربًا من التحيّز، واقتصرت على الأمثلة التي لم تحتمل عندي سوى نتيجة واحدة، أو كان مقابلها احتمالًا مرجوحًا.

تقسيمات البحث:

اشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المقدِّمة، وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره وأسئلته، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه وإجراءاته، وتقسيماته.

المبحث الأول: تأريخ تأليف «فتح الباري» و«عمدة القاري»، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تأريخ تأليف «فتح الباري».

المطلب الثاني: تأريخ تأليف «عمدة القاري».

المبحث الثاني: أثر اعتراضات العيني على «فتح الباري»، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تأليف «انتقاض الاعتراض».

المطلب الثاني: أثر الاعتراضات على «فتح الباري».

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: تأريخ تأليف «فتح الباري» و«عمدة القاري»

المطلب الأول: تأريخ تأليف «فتح الباري[1] بشرح البخاري»

كتاب «فتح الباري بشرح البخاري» أجلّ كتب ابن حجر قدرًا وأنبهها ذكرًا، طار في الآفاق، وخطبه الملوك قبل تمامه[2]، قال عنه مؤلِّفه قبل تمامه: (ولولا خشية الإعجاب، لشرحت ما يستحق أن يوصف به هذا الكتاب، لكن لله الحمد على ما أوْلَى، وإيّاه أسألُ أن يُعين على إكماله منًّا وطَوْلًا)[3]، وتعب فيه تعبًا شديدًا، وصرفه الاهتمامُ به عن إكمال ما ابتدأه من كتبه الأخرى، واعتذر عن ذلك بقوله: (وأشياءَ شرع في الكثير منها ولم تكمل، وشغل عن التشاغل بها «شرح البخاري» وكلُّ الصَّيدِ في جوف الفرا)[4].

---

(١) سُبق ابن حجر إلى هذه التسمية، لكن قال السخاوي: (وكذا سبقه ــ فيما قيل ــ إلى التسمية بـ«فتح الباري» الحافظ الزين ابن رجب الحنبلي، لكن سمعت صاحب الترجمة يذكر أنّه لم يطّلع على ذلك). الجواهر والدرر ٦٧٥/٢، وعلّق المحقّق على هذا الموضع بقوله: (هذا القول لا يُسلّم به للمصنِّف ولا لشيخه رحمهما الله، فقد اطّلع الحافظ ابن حجر على شرح ابن رجب لصحيح البخاري، واستفاد منه، انظر على سبيل المثال: فتح الباري ١/ ١٧٦ شرح الحديث ٧٩، و١/ ١٧٨، شرح الحديث ٨٠، كلاهما من كتاب التوحيد، و١١/ ٣٤٠ حديث ٦٥٠٠ من كتاب الرقاق).

قلت: هذا غير لازم، فيمكن أن يكون نقل عنه بواسطة، أو قاله قبل أن يطّلع عليه، ثم وقف عليه، ونقل عنه تلك المواضع، وألحقها بالكتاب، وهذا هو الأرجح، فالموضع الأول ملحق في هامش نسخة ابن حَرَمي ٧٧/١ب، والموضع الثاني ملحق في هامش ٧٩/١ أ، والموضع الثالث موجود في بعض نسخ «الفتح» دون بعض؛ أي أنّه ممّا زاده ابن حجر على الكتاب.

(٢) مقدمة انتقاض الاعتراض ٧/١-٨.

(٣) الجواهر والدرر ٦٧٥/٢-٦٧٦.

(٤) الجواهر والدرر ٦٩٧/٢.

وهو من كتبه التي حرّرها، وقرئ عليه أكثر من مرّة، حتى قال: (لست راضيًا عن شيء من تصانيفي، لأنّي عملتها في ابتداء الأمر، ثمّ لم يتهيَّأ لي مَنْ يحرِّرُها معي، سوى شرح البخاري، ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب، ولسان الميزان)[1].

وقد شرح ابن حجر مراحل تأليف الكتاب في مقدمة «انتقاض الاعتراض» والسخاويُّ في «الجواهر والدرر»، وأُجْمِلُ محصَّل كلامهما في الفقرات الآتية:

١ - ابتدأ ابن حجر في شرح «صحيح البخاري» بعد الانتهاء من تخريج ما فيه من الأحاديث المُعَلَّقة في «تغليق التَّعليق» سنة (٨٠٤)، ثم كتابة «المقدِّمة» سنة (٨١٣).

٢ - شرع في «الشرح الكبير»[2] سنة (٨١٣)، عقب الانتهاء من «المقدِّمة»، وكتب منه قطعةً أطال فيها، ثمّ عَدَل عنه.

٣ - شرع في «فتح الباري» عقب «الشرح الكبير»، وقال في ذلك: (فكتبت منه قطعةً أطلت فيها التبيين، ثم خشيت أن يعوق عن تكملته على تلك الصفة عائق، فابتدأت في شرحٍ متوسِّطٍ سمّيته: «فتح الباري بشرح البخاري»، فلمّا كان بعد خمس سنين أو نحوها، وقد بُيِّض منه مقدار الربع على طريقة مثلى، وقد اجتمع عندي من طلبة العلم المَهَرة جماعةٌ وافقوني على تحرير هذا الشرح، بأن أكتب الكرّاس ثم يحصِّله كلٌّ منهم نَسْخًا، ثم

---

(١) الجواهر والدرر ٦٥٩/٢.

(٢) بهذا وصفه مؤلِّفه في فتح الباري فجاء في نسخة ابن حَرَمي ٢٦/١ب، ما صورته: (كما بيّنت ذلك مفصَّلا في المقدِّمة ~~الشرح الكبير~~)، وأوّل الكتاب كان من «الشرح الكبير»، فضرب على «الشرح الكبير»، لتكون الإشارة لمقدمة «فتح الباري».

يقرؤه أحدهم ويعارِض معه رفقته مع البحث في ذلك والتحرير، فصار السِّفْر لا يكمل منه إلا وقد قوبل وحرِّر من ذلك النظر في ذلك الزمن اليسير لهذه المصلحة، إلى أن يسَّر الله تعالى إكماله في شهر رجب سنة اثنتين وأربعين)[1]، ثم ألحق به كرّاس مجلس الختم في الثاني عشر منه[2].

وليس في النصّ السابق ذكر للمدّة التي أمضاها في كتابة القطعة من «الشرح الكبير»، ويمكن معرفتها بتحديد وقت ابتداء «الفتح» الذي ذكره السخاوي بقوله: (وكان الابتداء فيه في أوائل سنة سبع عشر وثمانمائة (٨١٧) على طريق الإملاء، ثم صار يُكتب من خطّه مداولة بين الطلبة شيئًا فشيئًا، والاجتماع في يوم من الأسبوع للمقابلة والمباحثة، وذلك بقراءة شيخنا العلامة ابن خِضْر[3] إلى أن انتهى في أوّل يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة، سوى ما ألحق

---

(١) انتقاض الاعتراض ١/٧.

(٢) كما صرّح به في توقيعه آخر فتح الباري ١٣/٥٥٦، ثم ألحقه الطلبة بنسخهم وعرضوه، فتمّت نسخهم بذلك في العشر الأخير من شعبان على ما أرّخ به الحافظ نسخة ابن حَرَمي، وتحديدًا في الثاني والعشرين منه على ما أرّخ به في نسخة ابن حسّان.

(٣) برهان الدين إبراهيم بن خِضْر بن أحمد أبو إسحاق العثماني الصعيدي القُصُوري، وله في شوال سنة (٧٨٤) بالقاهرة ونشأ بها، وقال فيه ابن حجر: (لازمني كثيرًا من نحو أربعين سنة، وقرأ عليّ جميع «فتح الباري»، وتلقّاه منّي استملاء في المبادئ، ثم عرضًا وتحريرًا) إلى أن قال: (وعند الله أحتسبه)، فكأنّه قال هذا بعد وفاته، ويكون ابتداء ملازمته لابن حجر قريبًا من سنة (٨١٢)، وبعدها شرع ابن حجر في شرح الصحيح، وأما تقديمه للقراءة، فأستظهر أنّه يعود إلى ما كان عليه من العلم والإتقان، مع ما عرف به من قراءة الخطوط المتنوعة والسير فيها من غير نظر سابق، مع استقامة العربية، وسرعته في الكتابة جدًّا مع الصحة ومزيد الإتقان. توفي في المحرم سنة (٨٥٢). الضوء اللامع ١/٤٣، ٤٧.

فيه بعد ذلك، فلم ينته إلا قُبيل وفاة المؤلف بيسير)[1]، فتكون مدّة كتابة القطعة من «الشرح الكبير» بين عامي (٨١٣) و (٨١٧).

وإذا كان ابتدأ تبييض الربع الأوّل من الكتاب في سنة (٨١٧)، واستغرق خمس سنين؛ فيكون انتهاؤه سنة (٨٢٢) أو نحوها، ثم أنهى باقي الكتاب سنة (٨٤٢) على مدى عشرين سنة، ويُحتمل ــ بالنظر إلى كلام ابن حجر وحده ــ أن يكون ابتداء التبييض قبل سنة (٨١٧)، ويكون الانتهاء منه قبل سنة (٨٢٢).

غير أنّه ليس في كلام ابن حجر التمييز بين مرحلتي الإملاء والمدارسة اللتين ذكرهما السخاوي؛ هل كانت مرحلة المدارسة عقب تحرير الربع الأوّل؛ فيكون كأنّه أعاد كتابة أوائل الكتاب ثلاث مرات؟! أو هي مرحلة متداخلة معها؟

يمكن أن نتلمّس الإجابة من قول ابن حجر في خاتمة كتاب الصوم: (آخر شرح كتاب الصيام من «فتح الباري»، وفرغ جامعه من تحريره في يوم الجمعة العشرين من جمادى الأولى سنة أربع وعشرين وثمانمائة)، وكتب أيضًا: (آخر الثالث من الصيام)[2]؛ مضمومًا إلى قول ابن الدواليبي[3]: (واستجزته، فكتب بخطّه الكريم في يوم الأربعاء رابع عشر شهر رجب الفرد سنة ست وعشرين وثمانمائة بقوله ــ رضي الله عنه وختم له بخير آمين ــ وبخطّه: .. وأن يروي عنّي جميع ما ليَ من مسموع ومجاز ومؤلَّف، منها ما كملُ من شرح البخاري واسمه

(١) الجواهر والدرر ٦٧٥/٢.

(٢) نقله عن المؤلِّف أحمد بن أبي بكر الحسني آخر الجزء السادس من نسخته.

(٣) علي بن عبد المحسن بن عبد الدائم الصالحي الحنبلي، معروف بابن الدواليبي، توفي سنة (٨٦٢). الضوء اللامع ٢٥٦/٥.

«فتح الباري»، وقد بُيّض منه إلى أواخر كتاب الجهاد نحوٌ من خمسِ مجلدات، وأذنت له أن يروي عنّي أيضًا «المقدّمة الكبرى» للشرح، وهي في مجلّدة)[1].

فإذا كان كتاب الجهاد ينتهي آخر الخامس، وكتاب الصوم ينتهي آخر الثالث وبينهما سنتان وشهران تقريبًا؛ فتكون مدّة مدارسة المجلّد وتحريره سنةً وشهرا، وبالحساب العكسي، يكون انتهاء المجلد الأوّل تقديرًا في ربيع الأوّل سنة (٨٢٢)، وهذا موافق لما ذكرته قبل قليل من تقدير وقت انتهاء تبييض الربع الأوّل من الكتاب، ويرجِّح أنّه يريد تبييضه للكتاب على الانفراد، وعلى هذا فيكون "التبييضُ" المشار إليه في «انتقاض الاعتراض» تبييضَ الإملاء، و"التبييضُ" المشار إليه في خاتمة كتاب الصوم وفي الإجازة تبييضَ مجالس البحث والمدارسة، ونستفيد من هذا أيضًا أنّ هذا التبييض للفتح هو الذي يشير إليه المؤلِّف بعد ذلك في خاتمة أجزاء الكتاب بقوله: آخر الجزء كذا من «فتح الباري»، أو حينما يذكر الكتاب في إجازاته وغيرها.

وعلى ما سبق؛ فيكون ابن حجر بيّض ربع الكتاب بين عامي (٨١٧) و(٨٢٢)، ثمّ بيّضه ثانيًا على طريقة المدارسة بين عامي (٨٢٢) و (٨٢٦)، والله تعالى أعلم.

ثمّ إنّ مجالس البحث والمدارسة كانت بقراءة العلامة برهان الدين ابن خِضْر، وعنها خرجت مبيّضة الكتاب، وظلّ ابن حجر يزيد على الكتاب إلى قبيل

---

(١) ترجمة الإمام البخاري ورقة ١٨١ب، ١٨٢ب (بترقيم المجموع). المكتبة الظاهرية رقم ١٠٧٦. وقد دلّني على هذا النصّ الأستاذ المحقِّق عبد الرحيم يوسفان، فله منّي الدعاء والشكر.

وفاته بيسير؛ أي أنّ الزيادة على «الفتح» استمرت نحوًا من عشر سنين، من سنة (٨٤٢) إلى قُبيل وفاته سنة (٨٥٢).

ونستفيد من هذا أنّه جرى على الكتاب نوعان من التدقيق والمراجعة، يلزم التمييز بينهما، كان الأوّل تحريرًا للكتاب في مجالس البحث وما يقتضيه من الزيادة والنقص والتغيير، والثاني ما كان بعد تحرير الكتاب وتبييضه، واستمر إلى قُبيل وفاة ابن حجر، وهذا ما احتفظت به بعض نسخ الكتاب التي وصلتنا، حيث أُلحقت الزيادات على هوامشها، وهذا الفحص والتحقيق أشار إليه السخاوي في قوله: (وقُرئ الكثير عليه من تصانيفه، لا سيما ما بُيِّض في حياته، فلم يتأخَّر منه إلا اليسير، وربّما قُرئ بعضها أيضًا أكثر من مرتين وثلاثًا وفوق ذلك، لكن على وجه الرواية والمقابلة، ما علمتُ مَنْ سلك فيها مسلك التَّحقيق والفحص والمراجعة غير العلَّامة ابن حسّان، ومِن قبله بالنسبة لـ«شرح البخاري» خاصّة شيخُنا العلامة ابن خِضْر)[1]، فذكر في هذا النصّ ابنَ خِضْر قارئ «الفتح» في مجالس البحث والتحرير، وابنَ حسّان وقد شارك في تلك المجالس[2]، وألحق على هامش نسخته كثيرًا من الزيادات، وبهذا وغيره عرفنا أنّها

(١) الجواهر والدرر ٦٩٨/٢.

(٢) حيث ورد اسمه في طباق مجلس ختم الكتاب، وفيه: (والشيخ الإمام شمس الدين محمد بن الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن محمد الشهير بابن حسّان المقدسي، وكتب من الشرح أكثره وسمع). فتح الباري ٥٥٧/١٣، وليس في المطبوع قوله: (وكتب من الشرح أكثره وسمع)، وهي ثابتة في نسخة البارزي ٢٩٤/١٢ب.

من زيادات الحافظ على مبيّضة الكتاب، وليست من زياداته أثناء مجالس البحث والتحرير.[1]

وقد يقول قائل: إذا كانت نُسَخ الطلبة انتُسخت قبل انتهاء تأليف الكتاب سنة (٨٤٢)؛ فلم لا تكون الزيادات على هوامش النُّسخ مما زاده ابن حجر في مجالس البحث والتحرير؟

والجواب عن هذا من جهتين:

الأولى: واقع نُسَخ الكتاب، حيث إنها لا تتفق في موضع كتابة تلك الإلحاقات بين أن تكون في سوادها أو على حاشيتها، ولو كانت الزيادات في مجالس التحرير لاتفقت فيما بينها. وأيضًا فقد تقدَّم أنّ الحافظ انتهى من تحرير ربع الكتاب في سنة (٨٢٢) على أكثر تقدير، وقد أرّخ برهان الدين ابن

(١) تفاوتت نسخ الطلبة في إثبات الزيادات في سواد النسخ أو هوامشها، فنجد نسختين قرئتا وعورضتا مع الحافظ في المجالس نفسِها بأمارة اتحادهما في البلاغات المكتوبة بخط الحافظ وسنة القراءة والعرض؛ ومع ذلك يقع بينهما اختلاف، بحيث تكون الزيادة مكتوبة في سواد إحداهما وفي حاشية الأخرى. وجواب هذا الإشكال أنّ هذه المواضع مما زاده الحافظ على مبيّضة «الفتح»، وكانت مدة الزيادة عشر سنوات كما تقدم، وكان الكتاب يقرأ عليه عرضًا ومقابلةً إلى سنة وفاته رحمه الله؛ فكان التلاميذ يتتبّعون تلك الزيادات ويلحقونها بنسخهم، فكان منهم من ينسخ وكان منهم من يقابل، فمن كان في مرحلة المقابلة ألحق الزيادة في الهامش، ومن كان في مرحلة النسخ كتب الزيادة في سواد النسخة، ومن كتب نسخته بعد انتهاء تأليف الكتاب وإلحاق بعض الزيادات عليه؛ كتب بعض الزيادات في سواد النسخة وبعضها في حاشيتها، وكلمّا تأخّر تاريخ النسخة قلّت الإلحاقات فيها كما في نسخة الحسني، والله تعالى أعلم.

حَرَمي[1] لنَسْخ الجزء الخامس بقوله: (في شهر ذي قَعدة بخطّه سنة ست وعشرين وثمانمائة فرغ منه)[2]، وهذا المقدار يوازي ثلث الكتاب؛ لأنّ نسخته تقع في خمسة عشر مجلّدًا، وعليه فتكون الأجزاء التي قبله قد انتسخت قبل هذا التاريخ قريبًا منه؛ أي أنّه نسخها بعد تحرير هذا المقدار من الكتاب، ونجد على هامشها كثيرًا من الزيادات، وهذا لا يحتمل إلا أن تكون من زيادات ابن حجر اللاحقة على مبيّضة الكتاب.

ويزيد هذا تأكيدًا أنّ ابن حَرَمي ممن شهد إملاء «الفتح» الذي كان قبل هذا التاريخ بكثير؛ أي أنّ نسخته هذه صورة مبيّضة الكتاب، ومع هذا فلا يمتنع أن تكون الإلحاقات على نسخة ابن حَرَمي منها ما ألحق أثناء المقابلة، لكن من المؤكَّد أنّ منها ما ألحق بعد الانتهاء من تأليف الكتاب سنة (٨٤٢)، ومنها ما ألحق بعد الانتهاء من تأليف «العمدة» سنة (٨٤٧)، وقد أَلْحَقَ بالنسخة غالبَ ما ألحقه ابن حجر، ولم يفته إلا النادر، والله تعالى أعلم.

---

(١) كتب اسمه في آخر الجزء الخامس: (علّقه لنفسه ولمن شاء الله من بعده أحمدُ بن عبد الرحمن بن سليمان بن أحمد بن هارون بن بدر بن علي بن علي بن عامر بن أبي الحيا البيائي العامري الجهني الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولمن يدعو له بالتوبة المغفرة ولجميع المسلمين أجمعين آمين)، وكتب ابن حجر في آخر النسخة: (أمّا بعد، فقد سمع عليّ من هذا الشرح صاحبه وكاتبه الشيخ العالم البارع الأوحد .. المفيد بهاء الدين أحمد الشهير بابن حَرَمي، أسعد الله جَدّه، وقبل من الأعمال الصالحات كدّه وجِدّه). ١٥/٣٠٩ب. وقال السخاوي: (ممّن لازم شيخنا فأكثر، وكتب عنه شرح البخاري وغيره في الإملاء وغيره)، مات في شوال سنة ٨٧٥. الضوء اللامع ١/٣٢٨-٣٢٩.

(٢) ٥/ ٢٦٨ أ.

الثاني: من جهة المقارنة بين نصوص «فتح الباري» التي نقلها ابن حجر في «انتقاض الاعتراض» مع النصوص التي نقلها العيني في «عمدة القاري»، حيث وافقت تلك النقولات ما في سواد نسخة بهاء الدين ابن حَرَمي، واختلفت عن ما في حاشيتها، وسيأتي تفصيله لاحقًا إن شاء الله تعالى.

ثمّ دخلت هذه الزيادات في سواد النسخ التي انتُسِخت بعد اكتمال تأليف الكتاب والزيادة عليه، كما في نسخة أحمد بن أبي بكر بن علي الحسني الأسيوطي[1] التي انتُسِخت بين عامي (٨٤٥) و (٨٤٩) من نسخة ابن حجر – كما كتبه في آخر الجزء السادس[2] – أو من نسخة برهان الدين ابن خِضْر كما في عدد من الأجزاء، فتكون غالب الزيادات التي زادها ابن حجر على «الفتح» وقعت بعد انتهاء تأليف الكتاب سنة (٨٤٢) إلى سنة (٨٤٩)، ولم

(١) لم أقف على ترجمته، ولم يكن ممن شهد مجالس تحرير الكتاب، حيث لم يُذكر في طباق «فتح الباري»، ومما نسخه من كتب الحافظ التلخيص الحبير من خط الحافظ، وزاد في نسبه «الأسيوطي»، انتهى من نسخة سنة ٨٤٠، وهذا يدلّ على أنّه صحب الحافظ مدّة طويلة. التلخيص الحبير ٤/٢٤٢.

(٢) كتب: (نقلت جميع هذا الجزء من خط مولانا شيخ الإسلام مصنِّف هذا الشرح رضي الله عنه، وأسبغ عليه نعمه، وأدام النفع بعلومه وبركاته في ٢٥ ربيع الأول سنة ٨٤٥، ووجدت بخطِّه أيضًا أبقاه الله ما صورته: آخر شرح كتاب الصيام من «فتح الباري»، وفرغ جامعه من تحريره في يوم الجمعة العشرين من جمادى الأولى سنة أربع وعشرين وثمانمائة. ومن خطه أيضًا: آخر الثالث من الصيام، وهو آخر الثالث والأربعين من الشرح)، وآخر حديث في كتاب الصوم رقمه ٢٠٠٧، وينتهي الجزء الخامس من نسخة ابن حَرَمي بآخر كتاب الجهاد حديث ٣٠٩٠، ويقصد بالثالث والأربعين من تجزئة ابن حجر التي تقع في ١٢٨ جزءًا موزعة على ١٣ سِفْرًا.

أجد في نسخته ما يدلّ على أنّه شهد العرضة الأخيرة على الحافظ، والتي ابتدأت سنة (٨٤٩)، وتوفي الحافظ ولم تكمل.

وأمّا الزيادات التي كان سببها اعتراضات العيني؛ فكانت بعد الانتهاء من تأليف «عمدة القاري» سنة (٨٤٧) واطلاع ابن حجر عليها، فتكون زيادتها وقعت بين عامي (٨٤٧)، و (٨٤٩) في الأظهر، والله تعالى أعلم.

ويَرِدُ على هذا سؤال: كيف تكون هذه الإلحاقات بعد سنة (٨٤٧) وقد دخلت في نسخة الحسني التي ابتدأ نسخها سنة (٨٤٥)؟! فيتعيّن أنّها زيدت قبل انتهاء «العمدة» واطلاع ابن حجر عليها؛ فلا تكون لها علاقة باعتراضات العيني! أو أنّ ابن حجر اطّلع على أجزاء من «العمدة» قبل تمامه.

والجواب عن هذا أنّ نسخة أبي بكر الحسني تقع في اثنين وعشرين جزءًا، ولم ينسخ أجزاء الكتاب على الترتيب، فربما نسخ الجزء المتأخِّر قبل المتقدم، فقد وجدناه أرّخ لنسخ الجزء الأول في ذي الحَجَّة سنة (٨٤٨)، والثاني في صفر من سنة (٨٤٩)، وكلاهما من نسخة برهان الدين ابن خِضْر، ثم الخامس في المحرم من سنة (٨٤٥) من نسخة المؤلف، فلم ينتظم نسخ الكتاب على الوِلاء الأوّل فالأوّل.

ثمّ قرئ الكتاب مرة أخيرة على الحافظ، فكان من حضر يعارض بنسخته، ويلحق بها ما زاده الحافظ أخيرًا، وكان ابتداء هذه العرضة كما يظهر من نسخة ابن القاسم[1] سنة (٨٤٩)، ووصل فيها إلى في أثناء شرح ح٤٧٥٠ من كتاب

(١) ذكر السخاوي ممّن أخذ عن الحافظ رواية أو دراية، فقال: محمد بن قاسم بن علي، الشَّيخ شمس الدين المقسمي المرجوشي. قرأ عليه شرح الألفية وديوان شعره وغيرهما. وهو ممّن حفظ بلوغ المرام

التفسير، وهو آخر تبليغ على الجزء السادس منها، وكتب الحافظ: (ثم بلغ عرضًا)[1]، وكان كتب أوّل المجلَّد بخطّه: (المجلَّد السادس من «فتح الباري» للفقير أحمد بن علي ابن حجر عفا الله تعالى عنه)، ولم يعقِّب النسخة على عادته، وأمّا المجلَّد الخامس فانتهى عرضًا ومقابلةً في ذي الحجّة سنة (٨٥١)، فتكون قراءة المجلَّد السادس في بحر سنة (٨٥٢)، ويبعد أن يكون عَرْضُ المجلَّد السادس استغرق السنة إلى حين وفاة الحافظ في ذي الحجة من سنة (٨٥٢)، بل تخلّله عَرْضُ المجلَّد الثاني الذي ينتهي بكتاب الجنائز حيث أُرّخ في صفر من سنة ٨٥١، وهذا ما أكّدته إحدى النسخ[2]، حيث كتب المعارِض آخرَ كتاب الجنائز: إلى هنا انتهت القراءة على شيخ الإسلام، وأوّلها من باب التهجد، ومنه إلى أوّل الجزء سماعًا عليه رضي الله عنه، ثم توفي في ليلة السبت الثاني والعشرين من شهر ذي الحَجَّة سنة اثنين وخمسين وثمانمائة. وهذه النسخة تبتدئ بشرح حديث ٦٤٤، وأحاديث التهجد تبدأ بحديث ١١٢٠، فإمّا أنّ الكتاب كان يُقرأ على الحافظ أكثر من قراءة، وإمّا أنّ القراءة تخللها تقديم وتأخير أو إعادة فوت أو نحو ذلك، وهذا الذي يظهر لي، فيكون كتاب التفسير آخر ما قرئ على الحافظ غير أنّه تخلّله قراءة بعض الجزء الثاني من أوّل أبواب التهجد إلى آخر كتاب الجنائز، وهذه القراءة لم تكن لكامل الجزء الثاني بأمارة أنّ الحافظ كتب قبل أبواب التهجد: بلغ صاحبه الفاضل شمس الدين ابن القاسم سماعًا

مِنْ تصنيفه، وأذن له في الإفادة. الجواهر والدرر ١١٥٤/٣، وانظر الضوء اللامع ٢٨٢/٥، ٢٢٩/٨، ٢٦٥/١١.

(١) ٢٩٩/٦ب.

(٢) مكتبة رستم باشا ١٩٦ ب.

عليّ حال المقابلة بالأصل من أوّله إلى هنا، وأذنت له أي يروي عنّي جميع ما تجوز عنّي روايته، قاله وكتبه أحمد بن علي بن حجر الشافعي عفا الله عنه[1].

ثم كتب في آخر المجلَّد ما نقلته آنفًا، وهو القدر ما بين كتاب التهجد إلى آخر كتاب الجنائز، ولم يتمّ قراءة كتاب التفسير، وكأنّ القراءة انقطعت سادس جمادى الأولى سنة (٨٥٢)، وتوفي الحافظ بعدها في ذي الحجّة -رحمه الله تعالى- والله تعالى أعلم.

(١) ٢/ ٢٠٢ أ.

المطلب الثاني: تأريخ تأليف «عمدة القاري»:

قال العيني في خاتمة الكتاب: (فرغت يمين مؤلِّفه ومسطِّره العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني، أبو محمد محمود بن أحمد العيني، من تأليف هذا الجزء وتسطيره؛ الحادي والعشرين من «عمدة القاري في شرح البخاري» الذي به كمل الشرح بتوفيق الله وعونه ولطفه وكرمه، في آخر الثلث الأول من ليلة السبت، الخامس من شهر جمادى الأولى، عام سبعة وأربعين وثمانمائة من الهجرة النبوية، في داره التي مقابلة مدرسته البدرية، في حارة كتامة بالقرب من الجامع الأزهر.

وكان ابتداء شروعي في تأليفه في أواخر شهر رجب الأصمّ الأصبّ سنة عشرين وثمانمائة[1]، وفرغت من الجزء الأوّل يوم الاثنين السادس عشر من شهر ذي الحِجَّة الحرام سنة عشرين وثمانمائة، وفرغت من الجزء الثاني نهار الثلاثاء السابع من شهر جمادى الأخرى سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، وفرغت من الجزء الثالث يوم الجمعة الثامن من جمادى الأولى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، بعد أن مكثت فيه نصف سنة، وكان الخلو بين الثاني والثالث مقدار ستة عشر سنة وأكثر، وفرغت من الرابع يوم الثلاثاء التاسع من ربيع الآخر سنة تسع وثلاثين وثمانمائة، ثم استمريت في الكتابة والتأليف إلى التاريخ المذكور في الحادي والعشرين، وكانت مدة مكثي في التأليف مقدار عشر سنين، مع تخلل أيام كثيرة فيها، والحمد لله على هذه النعمة)[2].

---

(١) قال القسطلاني في إرشاد الساري ١/٣٣٥: (وشرع في تأليفه في أواخر شهر رجب سنة إحدى وعشرين وثمانمائة)، وهو خطأ مخالف لما كتبه العيني في خاتمة الكتاب، ولما نقله ابن حجر عن خطه.

(٢) عمدة القاري ٢٠/٤٠٢.

ووقف ابن حجر على هذا الكلام بخط العيني، حيث قال في مقدمة «انتقاض الاعتراض»: (وقرأت بخطّه أنّه شرع في شرحه في شهر رجب سنة عشرين وثمانمائة)[1]، ثمّ أثبت استفادته من «فتح الباري»، وشرح كيف استفاد منه بقوله: (فلم يعد إلى الكتابة فيه حتى شارف «فتح الباري» الفراغ، فصار يستعير من بعض من كتب لنفسه من الطلبة، فينقله إلى شرحه من غير أن ينسبه إلى مخترعِه، وقد رأيت أن أسوق في ذلك أمثلة كثيرة يتعجّب منها كل من وقف عليها، ثم أعود إلى إيراد ما أردت منه الجواب من اعتراضاته على «فتح الباري»[2].

ولم يصرّح ابن حجر باسم من كان يستعير منه العيني، لكن قال القسطلاني: (واستمدَّ فيه من «فتح الباري»، كان ـ فيما قِيلَ ـ يستعيره من البرهان ابن خِضْرٍ بإذن مصنِّفه له، وتعقَّبه في مواضعَ، وطوَّله بما تعمَّد الحافظ ابن حجرٍ في «الفتح» حذفه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كلٍّ من تراجم الرُّواة بالكلام، وبيان الأنساب واللُّغات والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفرائد من الحديث والأسئلة والأجوبة وغير ذلك.

وقد حُكِيَ: أنَّ بعض الفضلاء ذكر للحافظ ابن حجرٍ ترجيح شرح العينيّ؛ بما اشتمل عليه من البديع وغيره، فقال بديهة: هذا شيءٌ نقله من شرحٍ لركن الدِّين، وكنت قد وقفت عليه قبله، ولكن قد تركت النَّقل منه؛ لكونه لم يتمَّ، إنَّما كتب منه قطعةً، وخشيت من تعبي بعد فراغها في الاسترسال في هذا

---

(١) ١/١٠.

(٢) ١/١٠.

المَهْيَع، ولذا لم يتكلَّم البدر العينيُّ بعد تلك القطعة بشيءٍ من ذلك. انتهى. وبالجملة؛ فإنَّ شرحه حافلٌ كاملٌ في معناه، لكنَّه لم ينتشر كانتشار «فتح الباري» من حياة مؤلِّفه وهلمَّ جرًّا)[1]، ثمّ كانت استفادته بعد ذلك مما انتشر بأيدي الطلبة من النسخ.

ويبدو أنّه طرأ تغيير على ما كتبه العيني من «العمدة» أوّلا، فقد قال ابن حجر: (في سنة اثنتين وعشرين أحضر إليّ طالب علم كراسةً بخطّ مُحتسِب القاهرة، الذي تولّى بعد ذلك قضاء الحنفية في الدولة الأشرفية، فرأيت فيه ما نصّه)[2]، وكتب ابن حجر على ما وقع في تلك الكراسة من الأغلاط «الاستنثار على الطاغي المعثار»[3]، إلا أنّ تلك الغلطات وما نقله ابن حجر عن تلك الكراسة لا وجود له في مقدمة «عمدة القاري» التي بين أيدينا.[4]

ومما أُنكر على العيني في تلك الكراسة (أنّ ظاهر الخبر أنه لشرحه وأوصافه لما اشتمل عليه يقتضي أنه أكمله أو أكثره، ولم يكن كتب منه سوى شيء يسير)، ولم يشر ابن حجر في ملحوظاته التي ذكرها على تلك الكراسة أخذ

---

(١) إرشاد الساري ٣٣٥/١، ٣٣٦.

(٢) انتقاض الاعتراض ٨/١-٩، وكان محتسب القاهرة حينها بدر الدين العيني.

(٣) وسمّاه السخاوي في مواضع «الاستنصار على الطاعن المعثار». انظر: الجواهر والدرر ٦٩٠/٢، والضوء اللامع ١٣٣/١٠.

(٤) أشارت إلى هذه الملحوظة الباحثة ابتسام با صديق محقّقة القسم الأول من «انتقاض الاعتراض»، ثم قالت: (فيحتمل أن يكون ما ذكره الحافظ من كلام الأقران ــ وهو يطوى ولا يروى ــ أو يحتمل أنّ البدر حذفه من المقدِّمة بعد أن اطلع على تعقبات الحافظ، خاصّة وأنّه عاش ثلاث سنوات بعد موت الحافظ، وربّما يكون الحذف من التلاميذ، والله تعالى أعلم). مقدمة التحقيق ٦/١، والمعوَّل عليه الثاني.

العيني من «الفتح»، مع أنّه قد بُيّض وقتها ربع الكتاب، فيحتمل أنّ ابن حجر لم يطّلع إلا على ذلك القدر اليسير، ولذا لم يشر إلى أخذ العيني عنه فيه، أو أنّ العيني كان في ابتداء التأليف، ولم يكن أخذ عن «الفتح» ما أخذ لعدم انتشار نسخ «الفتح» بين الطلبة وقتها، وهذا يفسّر الانقطاع الطويل بين الجزءين الثاني والثالث من «العمدة»، وأنه عاد إلى الكتابة بعد انتشار نسخ «الفتح» وشارف الفراغ منه كما ذكر ابن حجر، وهذا أقوى الاحتمالين، فإن ابن حجر أثنى على القطعة التي كتبها العيني، وقال فيها: (وكان شرع في شرح على البخاري كتب منه قطعة جيدة)[1] مما يرجح اطلاعه عليها أو على شيء منها.

ومما سبق ندرك أنّ العيني ابتدأ التأليف قبل أن يستفيد من «الفتح»، ثم أعاد العيني النظر فيما كتب مستفيدًا مما كان يستعيره من ابن خِضْر، ثمّ توقّف عن الكتابة، وكان وقتها قد نجز من «الفتح» مقدار الربع، وبعد أن انتشرت نسخ «الفتح» رجع للكتابة، وتواترت كتابته، وكان «الفتح» بين يديه ينقل عنه ما شاء، ولذا وقع التفاوت في تأليف «العمدة»، ونبّه ابن حجر على تفاوت تأليف «العمدة» بقوله: (وكلّما وقع له من ذلك[2] في أوّل الكتاب قليلٌ مما فعله في وسطه، وأمّا في الثلث منه ــ وخصوصًا في النصف الثاني من

(١) المجمع المؤسِّس ٣/٣٥٠، وهذا الكلام في وصف القطعة التي كتبها العيني أوّلا، وليس وصفًا للعمدة بعد انتهائها، وقد نبّهت الباحثة إبتسام با صديق إلى ملحوظة هامة تؤيد ما ذكرته، حيث قالت: (وقد ذكره الحافظ قبل إتمام «العمدة» لأنّ الحافظ شرع في تأليف المجمع المؤسِّس سنة ٨٠٦ كما نصّ عليه في آخر المجمع ١/ق١٤٦). ٣/٣٦٩

(٢) يعني النقل عن «الفتح».

هذا الكتاب _ فلو قال قائل: إنّه لم يزد على نسخه؛ لما بَعُد)[1]، كما أنّه لم يغب عن ابن حجر أنّ العيني اعتمد على مبيَّضة «الفتح» قبل أن يزيد فيه ما زاده بعد، وجعله أحد الأدلة على اعتماد العيني على كتابه.[2]

وعدم الوقوف على هذه الحقيقة أوقع عددًا من الباحثين في الحكم خطأً من أنّ العيني ربّما غير الكلام ليعترض عليه، وربّما _ تحسينًا للظنّ _ اعتمد على نسخة سقيمة من «الفتح»، والأمر ليس كذلك.

(١) انتقاض الاعتراض ١/١٠١.

(٢) من ذلك قوله: (هذا ما كنت كتبته أوّلًا، فاستلبه ع ... وقد رجع ح عن ذلك). انتقاض الاعتراض ١/٦٩، وفي هذا النصّ وأمثاله دليلٌ على ما طرأ على «الفتح» من التنقيح اللاحق على مبيّضة الكتاب.

المبحث الثاني: أثر اعتراضات العيني على «فتح الباري»

أفنى ابن حجر في تأليف «فتح الباري» نحوًا من ثلاثين سنة تعب فيها كثيرًا، ولم يمضِ على إكماله سوى بضع سنوات حتى ظهر شرح بلديّه قاضي الحنفية بالقاهرة بدر الدين العيني، وهو على مرأىً منه ومسمع، وحتى قيل له: إنّ كتابه أرجح من «الفتح»! إنّ ظهور مثل هذا الشرح مع عناية ابن حجر بالصحيح يحتّم عليه أن يتعرّف عليه وينظر فيه، ولكنّه ما كاد يفعل حتى هاله كثرةُ اعتماده على «الفتح»، وفي الوقت نفسه كثرة الاعتراض عليه، فكان لذلك أثران، أحدهما دفع تلك الاعتراضات والآخر على «فتح الباري» نفسه:

المطلب الأول: تأليف «انتقاض الاعتراض»

وهو للجواب عن اعتراضات العيني، وقدّم بين يديه بمقدمة شرح فيها قصّة تأليف الكتابين، ومما قاله عن العيني: (فصار يستعير من بعض من كتب لنفسه من الطلبة، فينقله إلى شرحه من غير أن ينسبه إلى مخترعِه، وقد رأيت أن أسوق في ذلك أمثلة كثيرة، يتعجب منها كل من وقف عليها، ثم أعود إلى إيراد ما أردت منه الجواب من اعتراضاته على «فتح الباري»[1]، ووصف تحامل العيني، فقال: (ولو لم يكن في هذا الكتاب إلا هذا الموضع؛ لكان في غاية الدلالة على التحامل، والتغيير في وجوه المحاسن، وطمس معالم الصواب، والله المستعان)[2].

وقوله: (ثم أعود إلى إيراد ما أردت منه الجواب من اعتراضاته) صريحٌ في أنّه ما استقصى جميع الاعتراضات بالجواب، وإن كانت سحابة أجوبته مرّت

---

(١) ١/١٠.

(٢) ١/٥٠.

على جميع كتب الصحيح غير أنّها صبّت وابلها على بعض الاعتراضات. ومن فحص الكتاب لم يخفَ عليه ذلك، وكأنّ الحافظ لم يتفرّغ له، ولم يُولِه جهده، ولم يحرّره كما ينبغي، فلم تطّرد طريقته في ما أراد الجواب عنه من الاعتراضات، فتارة يطيل ويطيب، وتارة يلوّح ولا يصرّح، وتارة يترك الاعتراض عاطلًا ويمضي.

وقد شعر ابن حجر بحاجة «انتقاض الاعتراض» إلى التتميم، فلم يتهيّأ له ذلك، لما يحتاج إليه من وقت وفراغ خاطر، خاصة مع كثرة الاعتراضات وتنوّع موضوعاتها، فكان يعرض ذلك على من يأنس منه القوة على ذلك من أصحابه، قال السخاوي: (وطالما التمس ممَّن له مشاركةٌ في الفنون مِنْ جماعته أخذ كتابه «انتقاض الاعتراض» والمرور عليه، والإلحاق فيه لما ينبغي إلحاقه، وإن اختار أن ينسبه لنفسه آثره بذلك، فما وجد مَنْ فيه قابليةٌ لذلك. نعم، أخذه الشيخ جمال الدين عبد الله ابن شيخه المحِب ابن هشام[1]، وكان مِنْ جماعته، فمرَّ على كرَّاس منه، وتوفي صاحب الترجمة، فأُخذ الكتاب منه)[2].

---

(١) جمال الدين عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله ابن هشام الأنصاري القاهري الحنبلي، ويُعرف بالجمال ابن هشام، وأبوه محب الدين ابن هشام، وجدّه جمال الدين النحوي المعروف، صاحب مغني اللبيب وأوضح المسالك. أحد فقهاء الحنابلة، انتفع به الطلبة في الفقه والعربية، ناب في القضاء، وولي التدريس. ولد سنة ٧٩٩، ومات في المحرم سنة ٨٥٥.
الضوء اللامع ٥٦/٥، ونظم العقيان ص١٢١. وأبوه مترجم في إنباء الغمر ٥٤٠/١ وشذرات الذهب ٦١٦/٨.

(٢) الجواهر والدرر ٦٩٧/٢، ثم عُني بالجواب عن كثير منها العجلوني في «الفيض الجاري»، قال العجلوني في «الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري» عند ذكر المؤلَّفات على الصحيح: (ومنها أيضًا: «انتقاض الاعتراض»، وهو كتابٌ يبلغُ نحو عشرين كرَّاسة يجيب فيه عمَّا اعترضَ به العينيُّ عليه في شرحه، وقفتُ عليه، لكنَّه لم يجب عن كثيرٍ منها ، قيل: ولعله كان يبيِّض لها ليجيبب

وقد تقدّم أنّ ابن حجر وقف على آخر «العمدة» وما كتبه العيني بخطّه، إلا أنّه اعتمد في ما ينقله عن «العمدة» في «انتقاض الاعتراض» على نسخة أخرى مقابلة[1]، ولعلها كانت نسخة كاملة حيث أجاب عن اعتراضاتٍ للعيني من أوّل الكتاب وآخره.

المطلب الثاني: أثر الاعتراضات على «فتح الباري»

اعترض العيني على مئات المواضع من «فتح الباري»[2]، ويستحيل عادة أن لا يصيب في شيء منها[3]، وإذا كان ذلك كذلك، فلا بدّ من أن يكون لابن حجر موقف من تلك المواضع التي أصاب فيها العيني.

ومن خلال تتبعي لاعتراضات العيني على ابن حجر في كتابَي «الإيمان» و«العلم» ومقارنتها مع ما استجد لابن حجر من الزيادات على «الفتح»، وجدت أنّ أكثر زيادات «الفتح» لا تعلّق لها باعتراضات العيني، كأن تكون زيادة فائدة، أو توسّعًا في تخريج الحديث والكلام على طرقه، وتلكم الزيادات على قيمتها العلمية لم ينقلها العيني؛ لكونها لم توجد في النسخة المتقدمة التي

عنها، فلم يتيسَّر له، وقد أجبتُ عن أكثرها في شرحي المارِّ المسمَّى بالفيض الجاري، فانظره فيه)، ثم عبد الرحمن البوصيري في «مبتكرات اللآلي والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر».

(١) قال عنها ابن حجر: (كذا رأيت بخطّ الذي قرأ عليه، وقابل معه، وكتب له خطه). انتقاض الاعتراض ١/١٢٥، وبنحوه في ١/١٥٣.

(٢) يُعرف هذا بالبحث داخل الكتاب عن «قال بعضهم»، وإن كان ليس كل ذلك يريد به ابن حجر، بل الأكثر، ويميّز بينهما بسياق الكلام، والمقابلة بما في «الفتح».

(٣) بل أقرّ ابن حجر بأنّه أصاب في مواضع، وأنّ ذلك من النوادر، حيث قال في جواب اعتراض: (قلت: كاد أن يصيب في هذا الاعتراض، وهو من النوادر). انتقاض الاعتراض ١/١٢٨.

نقل عنها في «العمدة»، بل هي مما تجدّد للحافظ بعد ذلك، وبوجود مثل هذه الزيادات التي فات العيني نقلها استدل ابن حجر على اعتماد العيني على «الفتح» حيث نقل أشياء غيّرها ابن حجر أو تراجع عنها[1]، وفي الوقت نفسه فإنّ تلك المواضع دليلٌ ــ أيضًا ــ على وجود ما تجدّد لابن حجر بعد تحرير الكتاب، ودليل على أنّها كانت بعد نقل العيني منه، وهذا هو المحزّ ومحل البحث؛ هل هي زيادات صرفة؟ أو جاءت للتخلص من الاعتراض أو للجواب عنه؟

ويمكن تصنيف أثر الاعتراضات على «فتح الباري» إلى أربعة أقسام، وقبل ذكرها وسرد الأمثلة عليها، أدعو القارئ إلى أن يقرأ نصوص «الفتح» التي سأوردها مرتين، مرة دون الزيادة ــ والتي جعلتها بخط سميك ــ ومرة بالزيادة، ليقف على استقامة النصّ في الحالتين، ثم يربط ذلك باعتراضات العيني، لينكشف له أثر اعتراضات العيني على «فتح الباري»، وبعدُ فإليكم الأقسام الأربعة:

(١) ومن ذلك أنّه قال في ح ٢٠: (وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم، وهو من غرائب الصحيح، لا أعرفه إلا من هذا الوجه، فهو مشهور عن هشام، فردٌ مطلق من حديثه عن أبيه، عن عائشة، والله أعلم، **وقد أشرت إلى ما ورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في «باب من لم يواجه» من «كتاب الأدب» وذكرت فيه ما يؤخذ منه تعيين المأمور به، ولله الحمد)** فتح الباري ٩١/١، فزاد ابن حجر متابعة قاصرة للإسناد وقف عليها ابن حجر فألحقها بموضعها، ولم ينقلها عنه العيني. وهذه الزيادة ملحقة في هامش نسخة ابن حَرَمي ١٩/١ب، وبيّن ذلك ابن حجر في انتقاض الاعتراض ٦٩/١.

القسم الأول: مواضع زاد فيها أشياء استفادها من اعتراضات العيني

وهذا أظهر الأقسام في الدلالة على استفادة ابن حجر من اعتراضات العيني، وأنّه كان يقتنص الفوائد حيثما وجدها، وحينئذ يندفع الاعتراض بالزيادة التي استفادها من العيني، ومن أمثلة هذا القسم:

١ – قال البخاري: (بابٌ ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡ﴾[التوبة: ٥])[(١)].

قال ابن حجر: (قوله: «بابٌ» هو منوَّن في الرواية، والتقدير: هذا بابٌ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ﴾، وتجوز الإضافة، أي: باب تفسير قوله. وإنّما جعل الحديث تفسيرًا للآية؛ لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر إلى التوحيد، ففسّره قوله ﷺ ((حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنّ محمدًا رسول الله)). وبين الآية والحديث مناسبة أخرى، لأن التخلية في الآية والعصمة في الحديث بمعنًى واحد، **ومناسبة الحديث لأبواب الإيمان من جهة أخرى، وهي الردّ على المرجئة حيث زعموا أنّ الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال**»[(٢)].

واعترض عليه العيني في كلام طويل ثلاث اعتراضات، ثالثها: (النظر الثالث: أنّ قوله: «ففسّره قوله عليه الصلاة والسلام: ((حتى يشهدوا أنّ لا إلا الله وأنّ محمّدًا رسول الله))» ليس كذلك؛ لأنّه ما أخرج الحديث ههنا تفسيرًا للآية، وإنّما أخرجه ههنا لأجل الردّ على المرجئة في قولهم: إنّ الإيمان غير مفتقر إلى الأعمال)، ثم قال في آخر شرح الحديث: (ذكر الآية والتبويب عليها للردّ

(١) كتاب الإيمان: باب ١٧، ١/٢٨ قبل حديث ٢٥.

(٢) فتح الباري ١/٩٥، ونسخة ابن حَرَمي ١/ ٢١أ.

على المرجئة كما ذكرنا، وللتنبيه على أنّ الأعمال من الإيمان، وأنّه قول وعمل كما هو مذهبه ومذهب جماعة من السلف)[1].

التعليق: ذكر ابن حجر في «انتقاض الاعتراض»: الاعتراض الأول، وقال: (ثمّ استمرّ في المناقشة بمثل هذه الإيرادات التي يمجّها سمع كل من له فهم قدر ورقة، فمن أراد أن يضيع الزمان في غير فائدة فليراجعه من كتابه)[2]، ولم يشر إلى اعتراضه الثالث، واعتراض العيني لا يخلو من تعسّف، فكيف يجعل المناسبة بين الحديث والكتاب دون أن يكون للترجمة واسطةٌ بينهما؟! وتلكم الواسطة علاقة التفسير والبيان التي ذكرها ابن حجر، إلا أنّ ابن حجر لم يذكر مناسبة الحديث والترجمة لأبواب الإيمان، فاقتنصها من كلام العيني وزادها بعد ذلك، ليشمل كلامه المناسبة التفسيرية بين الحديث والترجمة، ومناسبتهما لأبواب الإيمان.

٢ – قال البخاري: (باب الصلاة من الإيمان، وقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡ﴾[البقرة: ١٤٣] يعني: صلاتكم عند البيت)[3].

تكلّم ابن حجر في توجيه معنى قول البخاري: (يعني: صلاتكم عند البيت)، وذكر أنّ من الناس من زعم أنّ فيها تصحيفًا، والصواب: يعني صلاتكم لغير البيت. وردّه بأنّ مقاصد البخاري في مثل هذا دقيقة، وبيانه أنّ العلماء اختلفوا في الجهة التي كان يصلي إليها النبي ﷺ بمكة، ثم قال: (وكأنّ البخاري أراد

---

(١) عمدة القاري ٢٠٣/١.

(٢) ٥١/١.

(٣) باب ٣٠ من كتاب الإيمان ٣٧/١.

الإشارة إلى الجزم بالأصحّ من أنّ الصلاة لما كانت عند البيت كانت إلى بيت المقدس، واقتصر على ذلك اكتفاءً بالأولوية، لأنّ صلاتهم إلى غير جهة البيت وهم عند البيت إذا كانت لا تضيع؛ فأحرى أن لا تضيع إذا بعدوا عنه، **فتقدير الكلام: يعني صلاتكم التي صليتموها عند البيت إلى بيت المقدس)**[1].

ونقل العيني كلام ابن حجر بلفظه دون الزيادة، ثم قال: (قلت: هذه اللفظة ثابتة في الأصول، صحيحة، ومعناها صحيح، غيرَ أنه اختصر في العبارة، والتقدير: يعني صلاتَكم التي صَلَّيْتُموها إلى بيت المقدس عند البيت؛ أي: الكعبة)، ثم تعقب ابن حجر في استعمال كلمة «تصحيف».[2]

التعليق: زاد ابن حجر تقدير الكلام الذي قاله العيني مع تقديم وتأخير، وإن كان معنى الكلام موجودًا قبل الزيادة؛ لكنه جعل وجه الكلام من باب الأَوْلى، وأمّا العيني فجعله من باب الاختصار، وهو الوجه الذي زاده ابن حجر، ويؤكد أخذه لها من العيني، أنّه في «انتقاض الاعتراض» نقل ما في «الفتح»، واعتراض العيني وفيه الزيادة منسوبة إليه، وسكت عنه، ولم يقل إنّه استلبه من «الفتح»، وأجاب عن الاعتراض عل كلمة التصحيف فقط.[3]

٣ – ذكر البخاري (باب من قَعَدَ حيثُ ينتهي به المجلس، ومن رأى فُرْجَة في الحَلْقَة فجلس فيها) عقب: (باب ما يُذكر في المناولة، وكتابُ أهل العلم

(١) فتح الباري ١/ ١١٩، ونسخة ابن حَرَمي ١/٣٣ أ.

(٢) عمدة القاري ١/٢٧٥.

(٣) ١/٨٤.

بالعلم إلى البلدان)[1].

وبحث ابن حجر مناسبة الباب إلى كتاب العلم، فقال: (مناسبة هذا لكتاب العلم من جهة أنّ المراد **بالمجلس و**بالحلقة حلقة العلم **ومجلس العلم**، فيدخل في أدب الطالب من عدّة أوجه كما سنبيّنه، **والتراجِمُ الماضية كلّها تتعلق بصفات العالم)**[2] .

وقال العيني: (وجه المناسبة بين البابين من حيثُ إنَّ الباب الأول فيه ذِكْر المناولة، وهي تكون في مجلس العلم، وهذا الباب في بيان شأن من يأتي إلى المجلس؛ كيف يقعد؟ والمراد منه مجلس العلم، **وقال بعضهم**: مناسبة هذا الباب لكتاب العلم من جهة أنّ المراد بالحلقة: حلقة العلم، فيدخل في آداب الطالب من هذا الوجه.

قلت: هذا القائل أخذ هذا مِن كلام الكرماني، ومع هذا فليس هذا بيان وجه المناسبة بين البابين، وإنما هو بيان وجه مناسبة إدخال هذا الباب في كتاب العلم، وليست القوة إلا في بيان وجوه المناسبة بين الأبواب المذكورة في كتب هذا الكتاب، وقال الشيخ قطب الدين: هذا الباب حَقُّهُ أن يأتي عَقِيبَ باب من رفع صوته بالعلم، أو عقب باب طرح المسألة؛ لأنّ كليهما من آداب العالم، وهذا الباب من آداب المتعلم، وما بعد هذا الباب يناسب الباب الذي قبله؛ وهو قوله: باب قول النبي ﷺ: ((رُبَّ مُبَلَّغ أوعى من سامع))؛ لأنّ فيه معنى التحمّل عن غير العارف وغير الفقيه.

---

(١) كتاب العلم: باب ٧ ١/٥٦ وباب ٨ ١/٥٨.

(٢) فتح الباري ١/١٨٨، ونسخة ابن حَرَمي ١/٦٧ ب، وفيها: «بصفات في العالم».

قلتُ: الذي ذكرناه أنسب؛ لأنّ الباب السابق في بيان مناولة العالم في مجلس علمه، وهذا الباب في بيان أدب من يحضر هذا المجلس، كما ذكرناه).[١]

التعليق: نقل ابن حجر في «انتقاض الاعتراض»[٢] كلام «الفتح» بعد الزيادة وحاصلَ كلام العيني، ثم قال: (ولا يخفى تكلّفه، ولو قال قائل: المناولة قد تقع في غير مجلس العلم لصدق، والذي ذكره الشارح يشمل هذا بدون تكلف)، وهذا صحيح، لكن بعدما ضمّ إلى الحلقة ذكر المجلس، وبهذا يكون قد استدرك المناسبة التي ذكرها العيني أيضًا، وهي أنّ في الترجمة أدبَ الطالب في المجلس، فزاد ذكر المجلس ليشمل الكلامُ أدب المجلس أيضًا، ولهذا قال: (والذي ذكره الشارح يشمل هذا)، ثم زاد ما ذكر العيني أنّه فاته، وهو مناسبة الباب للباب الذي قبله. ويؤيِّد أنّه من الزيادة اللاحقة مطابقة ما نقله العيني عن «الفتح» لسواد النسخة، وكون الحافظ لم يتّهمه بالحذف، ولم يتعقبه بأنّه ذكر المناسبة بين البابين ولم يهملها.

٤ – روى البخاري حديث: (حتى إنّي **لأرى** الرِيّ يخرج في أظفاري)[٣].

قال ابن حجر: (بفتح الهمزة من الرؤية أو من العلم، واللام **للتأكيد أو** جواب قسم محذوف)[٤].

وقال العيني: (اللام فيه للتأكيد، **وقال بعضهم**: اللام جواب قسم محذوف.

---

(١) عمدة القاري ١/٤٠٨، ٤٠٩.

(٢) ١ /١٢٠، مع اختلاف يسير في العبارة عمّا في «الفتح» و«العمدة»، وأُرْجِع هذا إلى أنّ ابن حجر في «الانتقاض» ربّما نقل كلامه في «الفتح» بنحوه أو معناه.

(٣) كتاب العلم: باب فضل العلم، ١/٦٨ ح ٨٢ من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) فتح الباري ١/ ٢١٦، ونسخة ابن حَرَمي ١/٧٩ ب.

قلتُ: هذا ليس بصحيح، وليس هنا قسم صريح ولا مقدّر، ولا يصلح التقدير، وإنّما هذه اللام هي اللام الداخلة في خبر (إنَّ) للتأكيد، كما في قولك: إنَّ زيدًا لقائِمٌ)[١] .

التعليق: ما نقله العيني مطابق لسواد النسخة، ثمّ زاد ابن حجر ما ذكره العيني من أنّها للتأكيد.[٢]

٥- قال الإمام البخاري: (باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب)[٣].

قال ابن حجر: (أي تذكَّر الرجل ... **وورود (ذكر) بمعنى تذكَّر من الذُّكر بضم الذال كثير، وإن كان المتبادر أنّه من الذِّكر بكسرها)**، وقال في شرح الحديث: (أي تذكَّر، لا أنّه قال ذلك لفظًا)[٤].

وقال العيني: (قوله: (ذَكَرَ) مِن الباب الذي مصدره (الذُّكْرُ) بِضَمِّ الذال، لا من الباب الذي مصدره (الذِّكْرُ) بالكسر، وهذه دقَّة لا يفهمها إلَّا مَن له ذوقٌ مِن نكات الكلام؛ فلذلك فسَّر **بعضُهم** قوله: (ذكر) بقوله: (تذكَّر)، فلو ذاق هذا ما ذكرناه؛ لما احتاجَ إلى تفسير (فَعَلَ) بـ(تفعَّل))، وقال في شرح

---

(١) عمدة القاري ٣٦/٢.

(٢) ولما حاكمهما الشيخ البوصيري لما في المطبوع نقل ما في «الفتح» ثم قال: (إنّ ابن حجر قد جوّز في اللام التأكيد ورجّحه بتقديمه على جواب القسم المحذوف؛ فلا ينبغي الاقتصار في النقل عنه على القسم ...). مبتكرات اللآلئ والدرر ص ٦٦.

(٣) من كتاب الغسل، ١٦٩/١ قبل ح ٢٧٥.

(٤) فتح الباري ٤٥٦/١، ٤٥٧، ونسخة ابن حَرَمي ٧/ ١٨٤ ب.

الحديث أيضًا: (من باب الذُّكر بضم الذال، وهو الذكر القلبي، فلا يحتاج إلى تفسير ذكر بمعنى تذكَّر كما فسّره بعضهم هكذا)[1].

التعليق: ما نقله العيني موجود في سواد النسخة، ثم زاد عليه ابن حجر حاصل ما ذكره العيني، وبالزيادة يندفع الاعتراض.

القسم الثاني: مواضع أصلحها ليتخلّص من الاعتراض

وهي مواضع كانت اعتراضات العيني فيها موجَّهة، فكان لا بدّ من إصلاح ما في «الفتح»، فتارة أصلح ما فيه بالضرب على موضع الاعتراض وتارة بتغيير العبارة والزيادة عليها، ومن أمثلة هذا القسم:

١ - حُكْمُ قول الصحابي: «أُمرت» دون التصريح بالآمر.

قال ابن حجر: (قوله: (أُمِرْتُ) أي أمرني الله؛ لأنّه لا آمر لرسول الله ﷺ إلا الله، وقياسه في الصحابي إذا قال: «أُمِرْتُ» فالمعنى: أمرني رسول الله ﷺ، **ولا يحتمل أن يريد أمرني صحابي آخر لأنّهم من حيث إنّهم مجتهدون لا يحتجّون بأمْرِ مجتهدٍ آخر**، وإذا قاله التابعي احتمل. والحاصل أنّ من اشتُهِر بطاعة رئيس إذا قال ذلك؛ فُهِم منه أنّ الآمر له هو ذلك الرئيس)[2].

قال العيني: (**وقال بعضهم**: وقياسه في الصحابي إذا قال: «أُمِرْتُ» فالمعنى: أمرني رسول الله ﷺ من حيث إنّهم مجتهدون، والحاصل: أنّ من اشتُهِر بطاعة رئيس إذا قال ذلك؛ فُهِم منه أنّ الآمر له ذلك الرئيس.

---

(١) عمدة القاري ٣/١١٥، ١١٦.

(٢) فتح الباري ١/٩٦ عند شرح حديث ٢٥، ونسخة ابن حَرَمي ١/٢١ب.

قلت: ... وقوله أيضا: (من حيث إنّهم مجتهدون) لا دخل له في الكلام؛ لأنّ الحيثيّة تقع قيدًا، وهذا القيد غير محتاج إليه ههنا؛ لأنّا قلنا: إنّ الصحابي إذا قال: أُمِرْتُ؛ معناه: أمرني رسول الله ﷺ من حيث إنّه هو الآمر بينهم وهو المشرّع، وليس المعنى: أمرني رسول الله ﷺ من حيث إنّي مجتهد، وهذا كلام في غاية السقوط)[1].

التعليق: نقل العيني نصّ كلام ابن حجر قبل الزيادة، واعترض على ابن حجر جَعْلَه حيثيّة حمل إرادة الصحابي رَفْعَ الحديث كونَه مجتهدًا، والاعتراض على عبارة ابن حجر صحيح، وإن كان معناها الذي فهمه العيني ليس مرادً له، ومن هنا أصلح ابن حجر العبارة.

ويحتمل أنّ ابن حجر أدرك ما في العبارة قبل أن يطّلع على اعتراض العيني، فضرب على الحيثية، وبسط العبارة وبيّنها، لكونه نقل في «انتقاض الاعتراض» ما في «الفتح» بالزيادة، ونقل اعتراض العيني، وهما كلامان لا يتواردان على محل واحد، وهو ما حمل ابن حجر على أن يقول بعد كلام طويل: (فمن لا يفهم هذا القدر مع وضوحه، كيف يدّعي أنّه كلام في غاية السقوط؟!)[2].

---

(١) عمدة القاري ١/٢٠٦.

(٢) ١/٥٢-٥٤، ولعدم معرفة البوصيري بحقيقة الحال قال: (إنّ من المقطوع به أنّ النسخة التي نقل منها العيني كلام ابن حجر محرّفة تحريفًا لا يقبل الإصلاح؛ لأن ما اعترض به العيني عليه لا ينصبُّ على عبارة ابن حجر التي نقلتها، وهي نظيفة لا يحتاج فهمها إلى إعمال فكر، ولا إشكال في منطوقها ولا مفهوما...). مبتكرات اللآلئ والدرر ص ٥١.

٢ – روى البخاري في علامات المنافق حديثين، أحدهما حديث:(آية المنافق ثلاث)، وظاهره يفيد حصر علامات النفاق في الثلاث، وبعده حديث: (أربعٌ من كنَّ فيه)[١]، وفيه زيادة على العلامات الثلاث.

قال ابن حجر: (وأقول ليس بين الحديثين تعارض، لأنّه لا يلزم من عدِّ الخَصلة **المذمومة الدالة على كمال النفاق؛ كونَها علامةً على النفاق، لاحتمال أن تكون العلامات دالاتٍ على أصل النفاق، والخصلةُ الزائدة إذا أضيفت إلى ذلك كَمُل بها خُلوص النفاق**. على أنّ في رواية مسلم من طريق العلاء بن عبدالرحمن ... فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت، وببعضها في وقت آخر)[٢].

قال العيني: (**قلت**: الأولى أن يقال: إنّ التخصيص بالعدد لا يدل على الزائد والناقص.

وقال بعضهم: «ليس بين الحديثين تعارض؛ لأنّه لا يلزم من عَدِّ الخصلة؛ كونَها علامة، على أنّ في رواية مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن ... فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت، وببعضها في وقت آخر».

قلت: ولا فرق بين الخَصلة والعلامة؛ لأنّ كلًّا منهما يُستدل به على الشيء، وكيف يَنْفِي هذا القائل الملازمة الظاهرة؟! وقوله: «على أنّ في رواية

---

(١) كتاب الإيمان: باب علامة المنافق ٣٤/١ ح ٣٣، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وح ٣٤، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) فتح الباري ١١٢/١، ونسخة ابن حَرَمي ٢٩/١ب.

مسلم» إلخ ليس بجوابٍ طائل، بل المعارضة ظاهرة بين الروايتين، ودفعها بما ذكرناه، وحمل اللفظ الأوّل على هذا لا يصح من جهة التركيب؛ فافهم)[1].

التعليق: ما نقله العيني مطابق لما كان في «الفتح» قبل الضرب والزيادة، واعترضه على ابن حجر بأنّ الخصلة تدلّ على الشيء، وكذلك العلامة تدل على الشيء، فبينهما ملازمة ظاهرة، وتخلّص ابن حجر من الاعتراض بأنْ ضرب على موضع الإشكال، وفرّق بين دلالة الخصلة والعلامة في الحديث، فجعل الخصال تدل على كمال النفاق، والعلامات تدل على أصله.

ويؤكِّد تأثّر ابن حجر باعتراض العيني أنّه لم ينقل الزيادة في «انتقاض الاعتراض»[2]، وعلّق على اعتراض العيني في نفيه التعارض بين الحديثين، بأنّه هو أيضًا قال في أوّل كلامه إنّه لا معارضة أصلًا بين الحديثين[3]، وهذا يدلّ على أنّ الزيادة متأخرة عن «العمدة» والانتقاض جميعًا.

٣ - ذكر البخاري: (بابٌ اتباع الجنائز من الإيمان)[4] أواخر أبواب شعب الإيمان..

بحث ابن حجر مناسبة ذكر الباب أواخر أبواب شعب الإيمان، فقال: (ختم المصنف **معظم** التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بهذه الترجمة؛ لأنّ

---

(١) عمدة القاري ٢٥٣/١.

(٢) ٧٦/١.

(٣) انتقاض الاعتراض ٧٦-٧٧.

(٤) كتاب الإيمان: بابٌ اتباع الجنائز من الإيمان، ٤٢/١ قبل ح ٤٧.

ذلك آخر أحوال الدنيا، **وإنّما أخّر ترجمة أداء الخمس من الإيمان لمعنًى سنذكره هناك**، ووجه الدلالة من الحديث للترجمة نبّهنا عليه في نظائره قبل)[1].

قال العيني: (**وقال بعضهم**: ختم المصنف التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بهذه الترجمة؛ لأن ذلك آخر أحوال الدنيا.

قلت: هذا ليس بصحيح؛ لأنّه بقي من الأبواب المترجمة بشعب الإيمان «باب أداء الخمس من الإيمان»، وهو مذكور بعد أربعة أبواب من هذا الباب، وكيف يصحّ أن يقال: ختم بهذه الترجمة التراجم المذكورة؟!)[2].

التعليق: تعقُّبُ العيني وجيه، لكن يمكن أن يكون الحافظ تنبّه للإشكال قبل اطّلاعه على الاعتراض فأصلحه، فقد نقل في «انتقاض الاعتراض» عبارة «الفتح»، وفيها زيادة «معظم»، وأجاب عن الاعتراض بقوله: (قد احترز عن ذلك بقوله «معظم» فانتفى نفي الصحة)[3]، ولم يذكر في المسألة زيادة على ذلك.

كما يمكن أن يكون الحافظ أصلحها، وتخلّص من الاعتراض بزيادة كلمة «معظم»، مع الإحالة على ما سيأتي في ترجمة «أداء الخمس»، وزاد هناك كلامًا تُفهم منه المناسبة، وكان إصلاحه لها قبل أن يكتب ما في «انتقاض الاعتراض»، ويرجِّح هذا الاحتمال أنّه ذكر المسألة في «النكت على صحيح

---

(١) فتح الباري ١/١٣٣، ١٣٤، ونسخة ابن حَرَمي ٤٠ ب.

(٢) عمدة القاري ١/٣٠٩.

(٣) ١/٩٥، وقال العجلوني في الفيض الجاري عند شرح الحديث: (قول: لفظ «معظم»، ساقط في نسخة العيني ثابت في «الفتح»، فاعرف).

البخاري»[١] بحروفها كما في «الفتح» دون الزيادة، فإذا لم يتجه التعقب على «الفتح»، فإنّه يتّجه على ما في «النكت».

وعند شرحه ترجمة «أداء الخمس من الإيمان» لم يصرّح بمناسبة تأخيره[٢]، واكتفى بذكر مناسبة الحديث للترجمة، ونقل قول ابن رشيد: (بأنّ المطابقة تحصل من جهة أخرى، وهي أنّهم سألوا عن الأعمال التي يدخلون بها الجنة، وأجيبوا بأشياء منها أداء الخمس، **والأعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الإيمان فيكون أداء الخمس** من الإيمان بهذا التقريب)[٣]، فكأنّه يريد أنّ أداء الخميس متعلِّق بالأعمال التي يترتب عليها دخول الجنة، ودخول الجنة بعد الموت، فناسب تأخيره لذلك، والله تعالى أعلم.

٤ - قال البخاري: (كتاب العلم: بابُ فضل العلم، وقولُ الله تعالى...)[٤]، ومحل البحث في ضبط كلمة: «وقول» وإعرابها.

---

(١) ١/٣٦٤.

(٢) قال الكاندهلوي: (قلت: لم نجده ما وعده الحافظ _ نور الله مرقده _ من سبب تأخير باب أداء الخمس الخ فيما وعده، ومثل هذا يقع كثيرًا في «الفتح»، أنّ قدوة المحدِّثين الحافظ ابن حجر _ نور الله مرقده _ كثيرًا ما يَعِدُ ذكر بعض الأبحاث في موضع، ثم لا نجده فيها، والظاهر أنّ هذا من قصور تتبعنا، ولا يبعد أنّه رضي الله تعالى عنه يريد ذكره، ولما وصل إلى الموضع الموعود نسيه). الأبواب والتراجم ١/٦٦.

(٣) نسخة ابن حَرَمي ٥٥ ب، . ويحتمل أن تكون الزيادة من تتمّة كلام ابن رُشيد، فقد نقلها عنه ابن حجر في النكت ٢/٤٤ والعيني هكذا، والله أعلم.

(٤) كتاب العلم، باب ١، ١/٥١.

قال ابن حجر: (ضبطناه في الأصول بالرفع **عطفًا على «كتاب» أو** على الاستئناف)[١] .

وقال العيني: (**وقالَ بعضهم**: ضبطناهُ في الأصولِ بالرَّفع على الاستئناف)، ثم اعترض عليه، وبيّن احتمالات توجيه الرفع وأبطلها، وقال: (فتعيّن بطلان دعوى الرفع)[٢].

التعليق: نقل العيني نصّ كلام «الفتح» قبل الزيادة وأبطله، فزاد ابن حجر وجهًا لم يتناوله العيني، وهو أنّها معطوفة على «كتاب»، وهذا الموضع ذكره ابن حجر في الانتقاض كما نقله العيني، وبيّض له[٣] ، وهو دليل على أنّ الزيادة متأخرة عن «العمدة» و«انتقاض الاعتراض» جميعًا، والله أعلم.

٥ – قال البخاري: حدثنا عمران بن ميسرة، قال: حدثنا عبد الوارث، عن أبي التيّاح، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إنّ من أشراط الساعة أن يُرفع العلم)) الحديث[٤]، ومحل البحث في تعيين «عمران» الذي ورد مهملًا في بعض روايات الحديث.

قال ابن حجر: (**قوله: «حدثنا عمران بن ميسرة» في بعضها «عمران» غير مذكور الأب، وقد عُرف من الرواية الأخرى أنّه ابن ميسرة، وقد أخرّجه النسائي عن عمران بن موسى القزّاز، وليس هو شيخ البخاري فيه ...**

---

(١) فتح الباري ١/١٧٠، ونسخة ابن حَرَمي ١/٦٠أ.

(٢) عمدة القاري ١/٣٧٦.

(٣) ١/١١٢.

(٤) كتاب العلم: باب رفع العلم وظهور الجهل، ١/٦٨ ح ٨٠، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قوله: (أن يُرفع العلم) هو في محل نصب لأنه اسم «أنّ»، وسقطت «أنّ» من رواية النسائي حيث أخرجه عن عمران **[ابن موسى رفيق عمران بن ميسرة]** شيخ البخاري فيه، فعلى روايته يكون مرفوع المحل، والمراد برفعه موت حملته كما تقدم)[1].

قال العيني: (**وقال بعضُهُم**: وسقطت «أنّ» من رواية النسائي، حيث أخرجه عن عمران شيخ البخاري.

قلت: هذا غفلة وسهو؛ لأنّ شيخ البخاري هو عمران بن ميسرة، وشيخ النسائي هو عمران بن موسى)[2].

التعليق: أجاب ابن حجر في «انتقاض الاعتراض» بقوله: (قلت: كاد أن يصيب في هذا الاعتراض، وهو من النوادر، لكنّ السهو إنّما وقع لكاتب النسخة التي وقف عليها، فإنّه سقط عليه من قوله «عمران» إلى «عمران» ولفظ «فتح الباري»: حيث أخرجه عن عمران بن موسى رفيق عمران بن ميسرة شيخ البخاري فيه).[3]

وهذا من المواضع المستغربة؛ فإنّ ما نقله العيني موافق لما في المطبوع من «الفتح» ــ وهو على نسخ متأخرة ــ، وموافق لنسخة ابن حَرَمي التي قرئت على الحافظ بعد تأليف «العمدة»، بل وليس فيها الكلام على عمران بن

---

(١) فتح الباري ٢١٤/١، وهو موافق لما في نسخة ابن حَرَمي ٧٨/١ب، ٧٩أ، وما بين الحاصرتين ليس في المطبوع وابن حَرَمي وغيرها من النسخ، وهو ملحق من نسخ متأخرة.

(٢) عمدة القاري ٣٢/٢.

(٣) ١٢٨/١.

ميسرة، وإنّما جاءت الزيادتان في سواد نسخة ابن القاسم[1] التي ابتدأ قراءتها على الحافظ سنة ٨٤٩، مما يرجّح أنّ ابن حجر ألحقها متأخرًا، وأما زيادة الكلام على عمران بن ميسرة، فلا مجال للقول بأنّها سقط من الناسخ؛ إذ لو كان الكلام عليه موجودًا قبلُ؛ لكان أقوى دليل على تمييز ابن حجر بينهما، والله أعلم.

٦- روى البخاري حديث: (إذا أكتبوكم فارموهم، واستبقوا نبلكم)[2].

قال ابن حجر في قوله «استبقوا»: (بسكون الموحدة، فعل أمر **بالاستبقاء، أي طلب [الإبقاء]**)[3].

قال العيني في قوله «استبقوا»: (أمر من الاستبقاء، وهو طلب البقاء، **وقال بعضهم**: هو أمر من الإبقاء.

قلت: ليس كذلك ، لا يقول هذا إلا من هو عارٍ عن علم التصريف)[4].

---

(١) وفي نسخ أخرى متأخرة كما في المطبوع بزيادة التعريف بعمران بن ميسرة، ودون إصلاح الوهم أو السقط.

(٢) كتاب المغازي: باب، ٥١٣/١ ح ٣٩٨٤.

(٣) فتح الباري ٣٥٧/٧، ونسخة ابن حَرَمي ٧/ ٦٦ أ، وما بين الحاصرتين زيادة في المطبوع.

(٤) عمدة القاري ٨٨/١٤، وقالت الباحثة في رسالة «الدرس الصرفي» ص ٢٠٠: (والمتأمّل لما قاله ابن حجر يجد أنّ ابن حجر لم يقل: «هو أمر من الإبقاء»، بل قال: «هو أمر بالاستبقاء» ، وقد يقول قائل: إنّ هذا الرأي الذي ذكره العيني قد لا يكون لابن حجر! نقول: إن الرأي الذي ذكره العيني هو لابن حجر عينه، إذ إنّ هذه المسألة جاءت ضمن المسائل التي ردّ فيها ابن حجر على العيني في كتابه «انتقاض الاعتراض»، إلا أنّ ابن حجر ذكر هذه المسألة دونما تعليق). انتقاض الاعتراض ٢٠٥/٢.

التعليق: نقل العيني ما في «الفتح» قبل أن يصلحه ابن حجر، حيث كان في الأصل «فعل أمر من الإبقاء»، ثم ضرب على «من الإبقاء»، وألحق في الهامش: «بالاستبقاء أي طلب».

القسم الثالث: مواضع زاد فيها حاصل كلام العيني، وأجاب عنه، أو زاد ما فيه جوابٌ عن اعتراضه

وهذا القسم إذا ما جُمع فيه بين كلام ابن حجر والعيني؛ ظهر جليًّا أنّ كلام ابن حجر ينصبّ على اعتراض العيني تمامًا، وكأنّ ابن حجر ألحق هذه المواضع ب«الفتح» ولم يجعل جوابها في «انتقاض الاعتراض» لما في إلحاقها بـ«فتح الباري» من فائدة، فكأنّه كان يضع الجواب في المكان الأليق به حيثما وجدت الفائدة، وأمثلة هذا القسم:

١ – روى البخاري حديث: ((أنّ رسول الله ﷺ مرَّ على رجل من الأنصار وهو يعظ أخاه في الحياء))[(١)]، ومحل البحث في معنى الوعظ في الحديث.

قال ابن حجر: (وقوله: «يعظ» أي: ينصح أو يخوّف أو يذكّر، كذا شرحوه، والأوْلى أن يُشرح بما جاء عند المصنف في الأدب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب، ولفظه (يعاتب أخاه في الحياء؛ يقول: إنّك لتستحي، حتى كأنّه يقول قد أضرَّ بك) انتهى. **ويُحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ، فذكر بعضُ الرواة ما لم يذكره الآخر، لكنّ المَخْرَج مُتّحد،**

(١) كتاب الإيمان: باب الحياء من الإيمان ٢٨/١ ح ٢٤، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

فالظاهر أنّه من تصرّف الراوي بحسب ما اعتقد أنّ كلَّ لفظٍ منهما يقوم مقام الآخر)[1] .

قال العيني بعد أن نقل كلام ابن حجر إلى قوله «انتهى» بنصّه: (**قلت**: هذا بعيد من حيث اللغة، فإنّ معنى الوعظ: الزجر، ومعنى العتب: الوَجْد ... على أنّ الروايتين تدلّان على معنيين جليّين، ليس في واحد منهما خفاء حتى يُفَسَّر أحدهما بالآخر. غاية ما في الباب أنّ الواعظ المذكور وعظ أخاه في استعماله الحياء، وعاتبه عليه، والراوي حكى في إحدى روايتيه بلفظ الوعظ، وفي الأخرى بلفظ المعاتبة؛ وذلك أنّ الرجل كان كثير الحياء، وكان ذلك يمنعه عن استيفاء حقوقه، فوعظه أخوه على مباشرة الحياء، وعاتبه على ذلك...)[2].

التعليق: لو كان مخرج الحديث مختلفًا؛ لكان اعتراض العيني قويًّا، ولكان أرجح من حمل معنى أحد اللفظين على الآخر لما فيه من مخالفة مقتضى اللغة، ولقوة هذا الإيراد زاده ابن حجر في الشرح احتمالًا، وذكر ما يدفعه.

٢ – في قول النبي ﷺ: (وكانت اليهودُ قد أعجبهم إذْ كان يصلِّي قِبَلَ بيتِ المقْدِسِ، وأهلُ الكتاب)[3].

قال ابن حجر: («وأهل الكتاب» هو بالرفع عطفًا على اليهود، من عطف العامّ على الخاص، وقيل: المراد النصارى؛ لأنّهم من أهل الكتاب. وفيه نظر؛

---

(١) فتح الباري ٩٤/١، ونسخة ابن حَرَمي ٢٠/١ ب.

(٢) عمدة القاري ٢٠١/١.

(٣) كتاب الإيمان: باب الصلاة من الإيمان ٣٧/١ ح٤٠ من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما.

لأنّ النصارى لا يصلّون لبيت المقدس فكيف يعجبهم؟! **وقال الكرماني: كان إعجابهم بطريق التبعيّة لليهود. قلت: وفيه بعد؛ لأنّهم أشد عداوةً لليهود)**[1].

قال العيني: (وقال الكرماني: أو المراد به _أي: بأهل الكتاب_ النصارى فقط، عُطِف خاصٌّ على خاصٍّ، **وقال بعضهم**: فيه نظر؛ لأنّ النصارى لا يصلون لبيت المقدس، فكيف يعجبهم؟

قلت: سبحان الله! إنّ هذا عجبٌ شديد! كيف لم يتأمّل هذا كلامَ الكرماني بتمامه حتى نظر فيه؟! فإنّه لمّا قال: (المراد به النصارى فقط)؛ قال: وجُعلوا تابعة؛ لأنّه لم تكن قبلتهم، بل إعجابهم كان بالتبعية لليهود، على أنّ نفس عبارة الحديث يشهد بإعجاب النصارى أيضًا؛ لأنّ قوله: (وأهل الكتاب) إذا كان عطفًا على (اليهود) يكونون داخلين فيما وصف به اليهود، فالنصارى من جملة أهل الكتاب، فهم أيضًا داخلون فيه، والأظهر أن يكون (وأهل الكتاب) بالنصب، على أنّ الواو فيه بمعنى: (مع)؛ أي: كان يصلي قبل بيت المقدس مع أهل الكتاب، وهذا وجه صحيح، ولكن يحتاج إلى تصحيح الرواية بالنصب، وفي هذا الوجه أيضًا يدخل فيهم النصارى؛ لأنّهم من أهل الكتاب)[2].

التعليق: حاصل اعتراض العيني أنّ ما نظر فيه ابن حجر أجاب عنه الكرماني، بأنّها وإن لم تكن قبلتَهم إلا أنّ إعجابهم كان تبعًا لليهود. ولوجاهة

(١) فتح الباري ١/١٢١، ونسخة ابن حَرَمي ١/٣٢ أ.

(٢) عمدة القاري ١/٢٧٩.

اعتراض العيني احتاج ابن حجر إلى أن يزيد الردّ عن جواب الكرماني، بمنع التبعيّة لليهود؛ لكونهم أشد عداوة لهم.

وذكر ابن حجر في «انتقاض الاعتراض»[1] ما في «الفتح» بالزيادة، ولم يردّ على العيني بأنّه أجاب عن كلام الكرماني، بل اعترض على كلام العيني في أشياء أخرى، وشرح كيف أنّ إعجاب النصارى بالصلاة نحو بيت المقدس مع كونها ليست قبلة لهم؛ لا يلزم منه أن يكون ذلك الإعجاب تبعًا لليهود. فيمكن أن يكون ابن حجر زاد ما زاده قبل أن يطّلع على اعتراض العيني، ويمكن أن يكون بعده، ولكنّه على كل حال متأخِّر، ولو كان في أصل «الفتح» لناسب أن يعترض على اعتراض العيني بأن يقول له: إنّ هذا عجب شديد! كيف لم تقرأ كلام ح بتمامه حتى عجبت منه؟! ونلحظ هنا أنّ ابن حجر وزّع الكلام في هذه المسألة بين «الفتح» و«الانتقاض»، وجعل في كلٍّ منهما ما يناسبه.

٣- قال الإمام البخاري: (قوله: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[البقرة: ١٢٥]: ﴿مَثَابَةً﴾: يثوبون: يرجعون)[2].

قال ابن حجر في قوله: (مثابة): (قال أبو عبيدة: قوله تعالى: ﴿مَثَابَةً﴾: مصدر يثوبون، أي يصيرون إليه. **ومراده بالمصدر اسم المصدر**)[3].

قال العيني: (**ونقل بعضهم** عن أبي عبيدة أنّ مثوبة مصدر يثوبون.

---

(١) ١/٨٦.

(٢) من كتاب التفسير: سورة البقرة ٤/١١ قبل ح ٤٤٨٣.

(٣) فتح الباري ٨/٤٨، ابن حَرَمي ج٧/ ٢٢٧ب. وهو في نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية رقم ٤٤٧ دون الزيادة ٧أ.

قلت: ليس بمصدر، بل هو اسم للمصدر، ويجوز أن يكون مصدرًا ميميًّا)[1].

التعليق: نقل العيني ما في «الفتح»، ثم زاد ابن حجر ما يندفع به الاعتراض، وأنهم يطلقون المصدر ويريدون اسمه.[2]

القسم الرابع: ما زاد فيه ما يبيّن مراده، ويندفع به الاعتراض

واعتراضات العيني في هذا القسم على ما فهمه من كلام ابن حجر، وليس الأمر على ما فهمه، لكون العبارة في «الفتح» غير واضحة في المقصود، ومن هنا زاد ابن حجر ما يبيّن مقصوده ويرفع الإيهام.

وعند المقارنة بين ما نقله العيني عن «الفتح» وما في «الفتح» دون الزيادة؛ نجد مطابقةً بينهما، واتساقًا في العبارة لا يحتمل أن يقال معه: إنّ العيني بتر الكلام ليعترض عليه، لأنّها اعتراضات بناها على ما فهمه من الكلام فهمًا غير صحيح، ولا يتغير معناها بالزيادة وعدمها إلا بزيادة البيان، وإذا قرئ كلام ابن حجر دون زيادة، ثم قُرئ ـ بعد اعتراض العيني ـ ظهر جليًّا تنزل الزيادة على الاعتراض، وإليكم الأمثلة:

١ – قال البخاري: (باب من قال: إنّ الإيمان هو العمل؛ لقول الله تعالى:

---

(١) عمدة القاري ٤/١٥.

(٢) وقالت الباحثة في «الدرس الصرفي» في هذا الموضع ص ١٤٥: (الحق أنّ العيني قد تجنّى على ابن حجر في هذه المسألة، ولم ينقل كلام ابن حجر كلّه، بل اقتطع منه جزءًا وردّ عليه ... وهذا الأسلوب اتبعه العيني في كثير من مسائل الخلاف؛ إذ لا يورد كلام ابن حجر كلّه، فيقتطع منه ما يشاء، ويرد عليه).

﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[الزخرف: ٧٢] ــ وقال عِدّة من أهل العلم في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾[الحجر]: عن قول: لا إله إلا الله ــ ﴿ لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴿٦١﴾﴾[الصافات: ٦١])[(١)]

محل البحث في توجيه قول العدّة من أهل العلم حيث خصّصوا السؤال عن العمل في الآية بالتوحيد، وقال النووي: معناه عن أعمالهم كلِّها، أي التي يتعلق بها التكليف، وتخصيص ذلك بالتوحيد دعوى بلا دليل.[(٢)]

قال ابن حجر: (قلت: لتخصيصهم وجه من جهة التعميم في قوله: ﴿أَجْمَعِينَ﴾ **بعد أن تقدَّم ذكر الكفار إلى قوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾**[الحجر ٨٨]، فيدخل فيه المسلم والكافر، فإنّ الكافر مخاطَب بالتوحيد بلا خلاف، بخلاف باقي الأعمال ففيها الخلاف، فمن قال: إنهم مخاطبون، يقول: إنّهم مسؤولون عن الأعمال كلِّها، ومن قال: إنّهم غير مخاطَبين، يقول: إنَّما يُسألون عن التوحيد فقط. فالسؤال عن التوحيد متّفق عليه، **فهذا هو دليل التخصيص**، فحَمْل الآية عليه أولى، بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف، والله أعلم)[(٣)].

ونقل العيني كلام ابن حجر حرفًا بحرف دون الزيادة، ثم قال: (**قلت**: هذا القائل قصد بكلامه الردَّ على النووي، ولكنّه تاه في كلامه، فإنَّ النووي لم يقل

---

(١) كتاب الإيمان: باب ١٨، ٢٩/١ قبل ح ٢٦.

(٢) شرح النووي على صحيح البخاري ص ١٦٨.

(٣) فتح الباري ٩٨/١، ونسخة ابن حَرَمي ٢٣/١ أ.

بنفي التخصيص لعدم التعميم في الكلام، وإنَّما قال: دعوى التخصيص بلا دليل خارجي لا تقبل. والأمر كذلك؛ فإنَّ الكلام عامٌّ في السؤال عن التوحيد وغيره، ثم دعوى التخصيص بالتوحيد تحتاج إلى دليل من خارج ...)[1].

التعليق: نقل العيني ما في «الفتح» دون ما أُلحق به، وقد ذكر ابن حجر وجه التخصيص أوّلًا دون أن يصرّح بأنّه وجه التخصيص، ومن هنا لم يفهم العيني وجه الكلام، فاعترض بما لم يُرِدْه ابن حجر، فألحق ابن حجر بعد ذلك تعيين وجه التخصيص؛ ليرتفع الإشكال ويتبين المقصود.

٢ - قال البخاري: (بابٌ إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل ...)، وروى حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: ((أنّ رسول الله ﷺ أعطى رهطًا وسعدٌ جالسٌ، فترك رسول الله ﷺ رجلًا هو أعجبُهم إليّ، فقلت: يا رسول الله، ما لك عن فلان؟! فوالله إني لأراه مؤمنًا. فقال: أوْ مسلمًا)). الحديث.[2]

ومحل البحث في مناسبة الحديث للترجمة، فقال ابن حجر: (ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيثُ إنّ المسلم يُطلَق على من أظهر الإسلام وإن لم يُعلم باطنه؛ **فلا يكون مؤمنًا**، لأنّه لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية، وأمّا اللغوية فحاصلة)[3].

---

(١) عمدة القاري ١/٢١١.

(٢) كتاب الإيمان: باب ١٩، ١/٣٠ ح ٢٧.

(٣) فتح الباري ١/١٠٠، ونسخة ابن حَرَمي ١/٢٣ب.

فقال العيني: (مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وهي أنّ الإسلام إن لم يكن على الحقيقة؛ لا يقبل؛ فلذلك قال عليه الصلاة والسلام: (أوْ مسلمًا)؛ لأنّ فيه النهي عن القطع بالإيمان؛ لأنّه باطن، لا يعلمه إلا الله، والإسلام معلوم بالظاهر. **وقال بعضهم**: مناسبة الحديث للترجمة من حيثُ إنّ المسلم يُطلق على من أظهر الإسلام، وإن لم يُعلم باطنه.

قلت: ليست المناسبة إلا ما ذكرناه، فإنّ موضوع الباب ليس على إطلاق المسلم على من يظهر الإسلام، على ما لا يخفى)[1].

التعليق: فرّق ابن حجر بين الحقيقة الشرعية واللغوية للإسلام، وبين الظاهر والباطن، وأنّ من صرّح بالإسلام ولم يُعلم باطنه؛ يطلق عليه لفظ المسلم ولا يوصف بأنّه مؤمن، لكنْ ذهب وَهَلُ العيني إلى أنّه يريد أنّ من أظهر الإسلام يطلق عليه لفظ المسلم، وهذا القدر لا مناسبة فيه بين الحديث والترجمة كما لا يخفى، ومن هنا صرّح ابن حجر بما يرفع الوهم بأن زاد «فلا يكون مؤمنًا» وعلّله بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية في حقّه، وبه يسقط الاعتراض؛ لاختلاف المحل.

٣ - روى البخاري حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: ((أنّ رجلًا سأل رسول الله ﷺ: أيُّ الإسلام خير؟ قال: تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف))، أخرجه مَرَّة عن قتيبة بن سعيد: حدثنا

(١) عمدة القاري ١/٢١٩.

الليث بن سعد، وفي موضع آخر عن عبد الله بن يوسف: حدثنا الليث[1].

ومحل البحث في الحكمة من رواية الحديث عن شيخين، فقال ابن حجر: (وغاير المصنّف بين شيخيه اللَّذَين حدَّثاه عن الليث، مراعاة للإتيان بالفائدة الإسنادية، وهي تكثير الطرق حيث يحتاج إلى إعادة المتن، فإنّه لا يعيد الحديث الواحد في موضعين على صورة واحدة.

فإن قيل: كان يمكنه أن يجمع الحكمين في ترجمة واحدة، ويُخرّج الحديث عن شيخيه معًا. أجاب الكرماني باحتمال أنْ يكون كلٌّ من شيخيه أورده في معرض غير المعرض الآخر. وهذا ليس بطائل؛ لأنَّه **متوقِّف على ثبوت وجود تصنيف مُبَوَّب لكلٍّ من شيخيه، والأصل عدمه، ولأنَّ من اعتنى بترجمة كلٍّ من قتيبة وعمرو بن خالد لم يذكر أنّ لواحد منهما تصنيفًا على الأبواب، ولأنه يلزم منه أنّ البخاري يقلِّد في التراجِم، والمعروف الشائع عنه أنّه هو الذي يستنبط الأحكام من الأحاديث ويترجم بها ويتفنَّن في ذلك بما لا يدركه فيه غيره، ولأنه** يبقى السؤال بحاله؛ إذ لا يمتنع معه أن يجمعهما المصنِّف ولو كان سمعهما مفترقين. والظاهر من صنيع البخاري أنّه يقصد تعديد شعب الإيمان كما قدَّمناه، فخصَّ كل شعبة بباب، تنويهًا بذكرها، وقصد التنويه يحتاج إلى التأكيد، فلذلك غاير بين الترجمتين).[2]

---

(١) كتاب الإيمان: باب إفشاء السلام من الإسلام ٣١/١ ح ٢٨ عن قتيبة، وكتاب الاستئذان: باب السلام للمعرفة وغير المعرفة ٣٤٠/٥ ح٦٢٣٦ عن عبد الله بن يوسف.

(٢) فتح الباري ١٠٣/١، ونسخة ابن حَرَمي ٢٥/١ب.

وبعد أن نقل العيني كلام الكرماني قال: (**وقال بعضهم**: هذا ليس بطائل؛ لأنّه يبقى السؤال بحاله؛ إذ لا يمتنع معه أن يجمعهما المصنِّف ولو كان سمعهما مفترقين.

قلت: هذا الذي قاله ليس بطائل، وهو جوابٌ حسنٌ، ويندفع السؤال به، ولو كان المصنّف جمعهما؛ لكان تغييرًا لما أفرده كلُّ واحد من شيخيه، ولم يرد تغيير ذلك؛ فلذلك ميّزهما بالبابين؛ فافهم).

التعليق: نقل العيني نص كلام ابن حجر قبل الزيادة، واستحسن جواب الكرماني وأنّ السؤال يندفع به، والحقُّ أنّ جواب الكرماني مدفوعٌ ولا يندفع به السؤال، فاحتاج ابن حجر إلى دفعه وبيان ما فيه، والجواب عن اعتراض العيني، ولو كان الكلام في بيان منهج البخاري في تكرار الأحاديث لكان الأولى أن يجمع بين ما قاله هنا وما قاله في شرح الحديث الذي يليه؛ حيث استطرد فذكر فائدتين في منهج البخاري في تقطيع الأحاديث وتكريرها في الصحيح، ولكن أحوجه إلى الاستطراد هنا دفع اعتراض العيني.

٤ – جاء في البخاري قول المعرور بن سُويد: (لقيت أبا ذرٍّ بالرَّبَذة، وعليه حُلَّة وعلى غلامه حُلَّة)، وفي رواية: (رأيت عليه بُرْدًا وعلى غلامه بُرْدًا، فقلت: لو أخذت هذا فلبسته كانت حُلَّة، وأعطيته ثوبًا آخر)[1].

(١) كتاب الإيمان: باب المعاصي من أمر الجاهلية ٣٢/١ ح ٣٠، من رواية واصل الأحدب عن المعرور، وفي كتاب الأدب: باب ما ينهى من السباب واللعن ٢٦٦/٥ ح ٦٠٥٠ من رواية الأعمش عن المعرور.

وحاصل جمع الحلّة التي عليه وعلى غلامه حلّتان لا حلّة واحدة كما في الرواية الثانية، فقال ابن حجر: (ويمكن الجمع بين الروايتين بأنَّه كان عليه بُرْدٌ جيّد تحته ثوبٌ خَلَقٌ من جنسه، وعلى غلامه كذلك، وكأنّه قيل له: لو أخذت البُرْد الجيّد فأضفته إلى البُرْد الجيّد الذي عليك، وأعطيت الغلام البُرْد الخَلَقَ بدَلَه لكانت حُلّةً جيدةً؛ فتلتئم بذلك الروايتان، ويحمل قوله في حديث الأعمش (لكانت حلةً) أي كاملة الجودة، فالتنكير فيه للتعظيم، والله أعلم، **وقد نقل بعض أهل اللغة أنّ الحُلَّة لا تكون إلا ثوبين جديدين يحُلُّهما من طيِّهما، فأفاد أصل تسمية الحُلَّة**)[1].

وقال العيني: (قلت: تحمل روايته ههنا على المجاز؛ باعتبار ما يؤول، ويضم إلى الثوب الذي كان على كل واحد منهما ثوب آخر، أو باعتبار إطلاق اسم الكل على الجزء ...

وقال بعضهم: يمكن الجمع بين الروايتين؛ بأنّه كان عليه بُرْد جيد تحته ثوب خَلَقٌ من جنسه، وعلى غلامه كذلك، وكأنّه قيل له: لو أخذت البُرْد الجيّد، فأضفته إلى البُرْد الجيّد الذي عليك، وأعطيت الغلام البُرْد الخَلَقَ بدله؛ لكانت حُلَّة جيّدة، فتلتئم بذلك الروايتان، ويُحمل قوله في حديث الأعمش: (لكانت حلة) أي: كاملة الجودة، فالتنكير فيه للتعظيم.

قلت: ليس الجمع إلا بالطريق التي ذكرتها، وما ذكره ليس بجمع، فإنّه نصّ في الرواية التي ههنا على حُلّتين، وفي رواية الإسماعيلي على حُلَّة واحدة، وبالتأويل الذي ذكره يؤول المعنى إلى أن يكون عليه حُلّة وعلى غلامه حُلّة،

(١) فتح الباري ١/١٠٨، ونسخة ابن حَرَمي ١/ ٢٨أ.

باجتماع الجديدين عليه، والخَلَقَين على غلامه، فيعارض هذا رواية الإسماعيلي؛ فإنّها تدلّ على أنّها كانت حُلّة واحدة، وكانت عليهما جميعًا. وقوله: (ويحمل قوله في حديث الأعمش) إلى آخره كلام صادر من غير تروٍّ وتأمّل؛ لأنّه لا فرق بينه وبين رواية الإسماعيلي في المعنى، والتنكير فيه ليس للتعظيم، وإنّما هو للإفراد؛ أي: لا يراد فرد واحد؛ فافهم).[1]

التعليق: ذكر ابن حجر هذا الاعتراض في «انتقاض الاعتراض»، وعلّق عليه بقوله: (اشتمل كلامه على أنّه أبدى احتمالًا يمكن قبوله، أما دعواه أنّه لا يمكن غيره فدعوى مردودة، وأمّا الاحتمال الأوّل فظاهر فيه التحامل)[2]، وأما في «الفتح» فزاد ما يؤيِّد اختياره من قول أهل اللغة، وهو أنّ الحُلَّة تطلق على الثوبين الجديدين لا على أي ثوبين.

٥ - قال البخاري: (باب ما ذُكر في ذهاب موسى ﷺ في البحر إلى الخَضِر).[3]

قال ابن حجر: (وظاهر التبويب أنّ موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخَضِر، وفيه نظر؛ لأنّ الذي ثبت عند المصنِّف وغيره أنّه خرج في البرِّ، **وسيأتي بلفظ (فخرجا يمشيان) وفي لفظ لأحمد (حتى أتيا الصخرة)** وإنَّما ركب البحر في السفينة هو والخَضِر بعد أن التقيا، فيُحمل قوله «إلى الخَضِر» على أنّ فيه حذفًا، أي: إلى مقصد الخَضِر، لأنّ موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه وإنّما

(١) عمدة القاري ٢٣٧/١.

(٢) ٦١/١-٦٢.

(٣) كتاب العلم: باب ١٦، ٦٣/١ قبل حديث ٧٤.

ركبه تبعًا للخَضِر، **ويَحتمل أن يكون التقدير: ذهاب موسى في ساحل البحر، فيكون فيه حذف**، ويمكن أن يُقال: مقصود الذهاب إنّما حصل بتمام القصة، **ومن تمامها أنّه ركب معه البحر**، فأطلق على جميعها ذهابًا مجازًا).[1]

قال العيني: (**وقال بعضهم**: يُحمل قوله: «إلى الخَضِر» على أنّ فيه حذفًا؛ أي: إلى قصد الخَضِر؛ لأنّ موسى عليه السلام لم يركب البحر لحاجة نفسه، وإنّما ركبه تبعًا للخَضِر.

قلت: هذا لا يقع جوابًا عن الإشكال المذكور، وإنّما هو كلام طائح ولا يخفى ذلك)[2].

التعليق: نقل ابن حجر في «انتقاض الاعتراض»[3] نص كلامه في «الفتح» قريبًا مما نقله العيني دون الزيادة، وهذا يدلّ على أنّ الزيادة ألحقها ابن حجر في «الفتح» بعد «العمدة» و«انتقاض الاعتراض».

ونقل العيني أنّ ابن حجر قال: «إلى قصد الخَضِر»، ولا فرق بينها وبين «إلى الخَضِر» لأنّ «إلى» لانتهاء الغاية، لكنّ ابن حجر لم يُرد هذا، ولعلها هكذا كانت في النسخة التي نقل عنها «قصد»، وصوابها «إلى مقصد الخَضِر»، وأجاب ابن حجر عن الاعتراض في «انتقاض الاعتراض» بقوله: (فأخذ كلامه وتصرف فيه وحرّف بعضه وادّعى أنّه طائح، والشارح إنّما ذكر الاحتمال مرتّبًا على قوله «إنّما ركب البحر في السفينة مع الخَضِر» وعبارته «إلى مقصد الخَضِر»

---

(١) فتح الباري ٢٠٢/١، ونسخة ابن حَرَمي ٧٤/١ أ.

(٢) عمدة القاري ٣/٢.

(٣) ١٢٤/١.

وبه يتم التوجيه، فحرَّفها ع بلفظ «قصد الخَضِر»، ثم ادعى أنّه كلام طائح، فلله الأمر).

٦ – قال البخاري: (باب الفتيا وهو واقف على الدابّة وغيرها)، وروى فيه حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ((أنّ رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع بمنىً للناس يسألونه، فجاءه رجل فقال: لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح؟ فقال: اذبح ولا حرج)). الحديث.(١)

ومحلّ البحث أنّه ليس في الحديث ذِكْرُ الدابّة، فقال ابن حجر: (فإنْ قيل: ليس في سياق الحديث ذكر الركوب. فالجواب: أنّه أحال به على الطريق الأخرى التي أوردها في الحج، فقال: (كان على ناقته) **ترجم له «باب الفتيا على الدابّة عند الجمرة» فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب، فذكره كالذي هنا، ثم من طريق ابن جريج: حدَّثني الزهري، نحوه، ثم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب، بلفظ: ((وقف رسول الله ﷺ على ناقته))، قال: فذكر الحديث. ولم يسق لفظه، وقال بعده: تابعه معمر عن الزهري. انتهى. ورواية معمر وصلها أحمد ومسلم والنسائي، وفيها: ((رأيت رسول الله ﷺ على ناقته بمنًى))**)(٢).

(١) كتاب العلم: باب ٢٣، ٦٩/١ ح ٨٣.

(٢) فتح الباري ٢١٧/١، ونسخة ابن حَرَمي ٨٠/١ أ.

وقال العيني بعد أن نقل كلام ابن حجر: (**قلت**: بُعْدُ هذا الجواب كبُعْدِ الثَّرى من الثُّريَّا، وكيف يُعقَد بابٌ بترجمة، ثم يُحال ما يطابق ذلك على حديث يأتي في بابٍ آخر؟!)[1].

التعليق: أجاب ابن حجر عن هذا الاعتراض في الانتقاض جواباً عامًا، فقال: (وهو كلام من لم يمارس تراجِم البخاري، فإنّه سلك هذه الطريقة جدًّا حتى يكاد يكون مطابقته بالطريق الأخفى أكثر مما يكون بالطريق الأجلى...)[2]، وأمّا في «الفتح» فزاد ألفاظ الروايات الأخرى وما ترجم به عليها ليستبين الأمر لغير الممارس.

(١) عمدة القاري ٢/٣٧.

(٢) ١/١٣١.

الخاتمة:

تناول عدد من الباحثين اعتراضات العيني، وقارنوا بينها وبين ما في «الفتح» و«انتقاض الاعتراض»، فخلصوا إلى أنّ العيني وقع منه في مواضع من اعتراضاته تغيير لكلام ابن حجر أو بتر له، أو بناه على كلام لا وجود له في «الفتح»، وذلك لعدم إدراكهم للمراحل التي مرَّ بها تأليف «الفتح»، وتبين من خلال البحث والمقارنة أنّ العيني اعتمد على مبيّضة الكتاب الأولى، وأنّه كان مصيب في بعض اعتراضاته، كما كان ابن حجر مصيبًا في دفعها؛ لتنزل كلامهما على نصيّن مختلفين للفتح، وأمّا إثبات تهمة البتر ونحوها مطلقًا أو نفيها مطلقًا فيحتاج إلى تتبع تلك المواضع موضعًا موضعًا، وأمّا من خلال ما درسته من المسائل، فقد خلصت إلى عدّة نتائج من أهمّها:

ـ تمثّل النصوص التي نقلها العيني من «فتح الباري» المبيّضة الأولى من «الفتح».

ـ لم تثبت تهمة تصرّف العيني في كلام ابن حجر ليعترض عليه في المواضع التي درستها.

- أهمية التمييز بين سواد نسخ «فتح الباري» وما عليها من إلحاقات، فقد لا تكون سقطًا من الناسخ، بل زيادات على أصل تأليف الكتاب.

ـ ثبت تأثير اعتراضات العيني على ابن حجر و«فتح الباري»، وكان ابن حجر يوزّع الكلام عليها بين «انتقاض الاعتراض» و«فتح الباري»، لكنّه كان يصرّح بها في الانتقاض، ويزيد في «الفتح» ما يجيب عن الاعتراض أو يدفعه.

ـ ثبت تغيير ابن حجر لمواضع من «فتح الباري» ليتخلَّص من اعتراضات العيني الموجَّهة.

ـ استمر الحافظ ابن حجر في تنقيح «الفتح» ومقابلته مع الطلبة إلى سنة وفاته، وآخر تبليغ على النسخ كان آخر كتاب الجنائز في شهر جمادى الأولى، ثم توفي في ذي الحجة رحمه الله تعالى.

- حفظت لنا النصوص التي نقلها ابن حجر عن «الفتح» في «انتقاض الاعتراض» مرحلة من مراحل تأليف «فتح الباري»، فكما أنّ فيه نصوصًا تتوافق مع مبيضة «الفتح»، فكذلك فيه نصوصٌ توافق ما استقر عليه التأليف، ونصوص ثالثة تخالفهما.

التوصيات:

- دراسة اعتراضات العيني في ضوء النصّ الذي نقله عن «الفتح» ومقارنته بنسخ «الفتح» التي ميّزت بين المبيّضة وما زيد عليها، لا باعتبار النص الأخير للفتح.
- إعادة تحقيق «انتقاض الاعتراض»، وتقويمه بالرجوع إلى «عمدة القاري» ونسخ «الفتح» والزيادات التي عليها.
- دراسة نصوص «الفتح» التي نقلها ابن حجر في «انتقاض الاعتراض»، ومقارنتها مع مبيضة «الفتح» الأولى وما استقرّ عليه بعد ذلك؛ حيث ظهر بالمقارنة وجود تفاوت بالزيادة والنقص بينهما.

قائمة المراجع:

١. الأبواب والتراجم لصحيح البخاري العلامة محمد زكريا الكاندهلوي، المكتبة الخليلية، الهند (بدون)

٢. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني. تحقيق المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة، دار عطاءات العلم، ط١، ١٤٤٢.

٣. إنباء الغُمر بأنباء العُمر للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق الدكتور حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩.

٤. انتقاض الاعتراض للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

– تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي. مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣.

– تحقيق إبتسام أحمد باصديق، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٩.

٥. بدر الدين العيني وأثره في علوم الحديث، صالح يوسف معتوق، صالح يوسف معتوق، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط١، ١٤٠٧.

٦. ترجمة الإمام البخاري لعلي بن عبد المحسن الصالحي الحنبلي، معروف بابن الدواليبي، مخطوط، دار الكتب الظاهرية رقم ١٠٧٦.

٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة. بيت السنة، ط١، ١٤٤٢.

٨. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي. تحقيق إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩.

٩. الدرس الصرفي بين ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» والعيني في «عمدة القاري»، هدى محمد العبيدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٤٢٥.

١٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد عبدالحق بن أحمد الحنبلي. تحقيق محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير. ط١، (سنوات متفرقة).

١١. شرح النووي على صحيح البخاري، محمد شرف النووي، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة. ط١، ١٣٤٧.

١٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي. تصوير دار الجيل، بيروت.
١٣. عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر. ط١، ١٣٩٢.
١٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني.
– إخراج محب الدين الخطيب. دار المطبعة السلفية. ط٣، ١٤٠٧.
– نسخة ابن حَرَمي، مخطوط ضمن مكتبة الفاتح بتركيا، رقم ٩١٠.
١٥. الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق محمود تكلة، دار عطاءات العلم، الرياض، ١٤٤٠، ضمن موسوعة صحيح البخاري الإلكترونية.
١٦. الفيض الجاري بشرح صحيح الإمام البخاري إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق محمد توفيق تكلة وآخرون، دار عطاءات العلم، الرياض، ١٤٣٧ ضمن موسوعة صحيح البخاري الإلكترونية.
١٧. مبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر عبد الرحمن البوصيري، تحقيق رائد صبري ابن أبي علفة، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط١، ١٤٢٦.
١٨. المجمع المؤسّس للمعجم المفهرِس لحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي. دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ .
١٩. نظم العقيان في أعيان الأعيان للحافظ جلال الدين السيوطي. تحقيق فيليب حتّى، مصوّر عن طبعة المطبعة السورية الأمريكية، نيويورك، ١٩٢٧.
٢٠. النكت على صحيح البخاري للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني. تحقيق هشام السعدني ونادر محمود، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٢٦.

qAŶmħ AlmrAjç:
1. AlÂbwAb wAltrAjm lSHyH AlbxAry AlçlAmħ mHmd zkryA AlkAndhlwy ،Almktbħ Alxlylyħ ،Alhnd (bdwn)
2. ĂrŝAd AlsAry lŝrH SHyH AlbxAry ،Âbw Alçbas ÂHmd bn mHmd AlqsTlAny. tHqyq Almktb Alçlmy bdAr AlkmAl AlmtHdħ ،dAr çTA'At Alçlm ،T١٤٤٢ ،.
3. ĂnbA' Alγ́mr bÂnbA' Alḉmr llHAfĎ ÂHmd bn çly bn Hjr Alçsqlany. tHqyq Aldktwr Hsn Hbŝy ،Almjls AlÂçlŶ llŝŶwn AlĂslAmyħ ،AlqAhrħ١٣٨٩ ،.
4. AntqAD AlAçtrAD llHAfĎ ÂHmd bn çly bn Hjr Alçsqlany.
- tHqyq Hmdy Alslfy wSbHy AlsAmrAŶy. mktbħ Alrŝd ،AlryAD ، T١٤١٣ ،.
- tHqyq ĂbtsAm ÂHmd bASdyq ،rsAlħ mAjstyr ،jAmçħ Âm AlqrŶ١٤١٩ ،.
5. bdr Aldyn Alçyny wÂθrh fy çlwm AlHdyθ ،SAlH ywsf mçtwq ، SAlH ywsf mçtwq ،dAr AlbŝAŶr AlĂslAmyħ ،lbnAn ،T١٤٠٧ ،.
6. trjmħ AlĂmAm AlbxAry lçly bn çbd AlmHsn AlSAlHy AlHnbly ،mçrwf bAbn AldwAlyby ،mxTwT ،dAr Alktb AlĎAhryħ rqm 1076.
7. AljAmç Almsnd AlSHyH AlmxtSr mn Âmwr rswl Allh SlŶ Allh çlyh wslm wsnnh wÂyAmh llĂmAm mHmd bn ĂsmAçyl AlbxAry. tHqyq Almktb Alçlmy bdAr AlkmAl AlmtHdħ. byt Alsnħ ،T١٤٤٢ ،.
8. AljwAhr wAldrr fy trjmħ ŝyx AlĂslAm Abn Hjr lŝms Aldyn mHmd bn çbdAlrHmn AlsxAwy. tHqyq ĂbrAhym bAjs ،dAr Abn Hzm ،byrwt ،T١٤١٩ ،.
9. Aldrs AlSrfy byn Abn Hjr Alçsqlany fy «ftH AlbAry» wAlçyny fy «çmdħ AlqAry» ،hdŶ mHmd Alçbydy ،rsAlħ dktwrAh ، jAmçħ bγdAd١٤٢٥ ،.
10. ŝðrAt Alðhb fy ÂxbAr mn ðhb lAbn AlçmAd çbdAlHq bn ÂHmd AlHnbly. tHqyq mHmwd AlÂrnAŵwT. dAr Abn kθyr. T1 ، (snwAt mtfrqħ).
11. ŝrH Alnwwy çlŶ SHyH AlbxAry ،mHmd ŝrf Alnwwy ،ĂdArħ AlTbAçħ Almnyryħ ،AlqAhrħ. T١٣٤٧ ،.
12. AlDw' AllAmç lÂhl Alqrn AltAsç lŝms Aldyn mHmd bn çbdAlrHmn AlsxAwy. tSwyr dAr Aljyl ،byrwt.

13. çmdħ AlqAry fy ŝrH SHyH AlbxAry llçlAmħ bdr Aldyn mHmwd bn ÂHmd Alçyny. mTbçħ mSTfŶ AlbAby AlHlby ، mSr. T١٣٩٢ ،.
14. ftH AlbAry bŝrH SHyH AlbxAry llHAfĎ ÂHmd bn çlŶ bn Hjr Alçsqlany.
- ĂxrAj mHb Aldyn AlxTyb. dAr AlmTbçħ Alslfyħ. T٣١٤٠٧ ،.
- nsxħ Abn Hŕḿy ،mxTwT Dmn mktbħ AlfAtH btrkyA ،rqm 910.
15. AlfwAŶd AldrAry fy trjmħ AlĂmAm AlbxAry ĂsmAçyl bn mHmd Alçjlwny ،tHqyq mHmwd tklħ ،dAr çTA'At Alçlm ، AlryAD ،١٤٤٠ ،Dmn mwswçħ SHyH AlbxAry AlĂlktrwnyħ.
16. AlfyD AljAry bŝrH SHyH AlĂmAm AlbxAry ĂsmAçyl bn mHmd Alçjlwny ،tHqyq mHmd twfyq tklħ wĀxrwn ،dAr çTA'At Alçlm ،AlryAD١٤٣٧ ، Dmn mwswçħ SHyH AlbxAry AlĂlktrwnyħ.
17. mbtkrAt AllĀlŶ wAldrr fy AlmHAkmħ byn Alçyny wAbn Hjr çbd AlrHmn AlbwSyry ،tHqyq rAŶd Sbry Abn Âby çlfħ ،mktbħ Alrŝd nAŝrwn ،AlryAD ،T١٤٢٦ ،.
18. Almjmç Almŵsš llmçjm Almfhrs lHAfĎ ÂHmd bn çly bn Hjr Alçsqlany ،tHqyq Aldktwr ywsf Almrçŝly. dAr Almçrfħ ،byrwt ، T ١٤١٥ ، h- .
19. nĎm AlçqyAn fy ÂçyAn AlÂçyAn llHAfĎ jlAl Aldyn AlsywTy. tHqyq fylyb HtŶ ،mSwř çn Tbçħ AlmTbçħ Alswryħ AlÂmrykyħ ،nywywrk١٩٢٧ ،.
20. Alnkt çlŶ SHyH AlbxAry llHAfĎ ÂHmd bn çlŶ bn Hjr Alçsqlany. tHqyq hŝAm Alsçdny wnAdr mHmwd ،Almktbħ

***